تطور الديموغرافيا التاريخية في سياق التاريخ الجديد

أ.د. محمد حالي

إطار في الإدارة التربوية
أكاديمية الجهة الشرقية
وجدة – المملكة المغربية

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

محمد حالي، تطور الديموغرافيا التاريخية في سياق التاريخ الجديد.- دورية كان التاريخية.- العدد الرابع والعشرون؛ يونيو ٢٠١٤. ص ٩ – ٢٨.

www.kanhistorique.org

مُلَخّص

استندت الديموغرافيا منذ ظهورها في غرب أوربا في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرون، إلى مناهج التقدير الكمي في دراسة السكان. وقد مهدت الدراسات الديموغرافية لنشأة الديموغرافيا التاريخية عند ما شرع الديموغرافيون في دراسة دينامية السكان في بعدها التاريخي. إلا أن طبيعة الوثائق والمواضيع فرضت على الباحثين في حقل الديموغرافيا التاريخية، بعد الحرب العالمية الثانية، تعديل أدوات المنهج الديموغرافي، وتبني المقاربة الكيفية في إطار المنهج التاريخي، بديلاً عن النماذج الرياضية المعقدة، وذلك في دراسة مواضيع ديموغرافية ذات صلة بتاريخ الذهنيات تهم العقليات والسلوك الجماعي للمجموعات البشرية، في السياق العام لـ "التاريخ الجديد" الذي خدم مناهج التاريخ الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب الديموغرافيا التاريخية.

مُقَدِّمَة

نشأت الديموغرافيا (Demography) خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر في غرب أوربا، كعلم يصف الساكنة البشرية وصفًا كميًا في مظهريها السكوني والدينامي ويهتم بدراسة الوضعية السكانية وحركة السكان. ومنذ ذلك الوقت بدأ هذا التخصص الفتي على صلة وثيقة بعلم التاريخ، ذلك أن المعطيات المحصل عليها في فترات معينة ومتتابعة تؤدي إلى تشكيل مشهد للظواهر الديموغرافية المدروسة، يقدم معلومات عن اتجاهها وكثافتها، ومن ثَمَّ انتقلت الديموغرافيا إلى دراسة دينامية السكان في سياق أشمل هو تاريخ المجتمعات، فكان بذلك ميلاد الديموغرافيا التاريخية كعلم يدرس الخصائص الديموغرافية للسكان في الماضي. ورغم محاولة الأبحاث الأولى في حقل الديموغرافيا التاريخية نقل المنهج الديموغرافي وتطبيقه في دراسة التاريخ الديموغرافي لساكنة معينة، إلا أن الباحثين في الديموغرافيا التاريخية سرعان ما فرضت عليهم مصادرهم ووثائقهم ومواضيعهم مناهج وتقنيات تختلف بالضرورة عن مثيلاتها في الدراسات الديموغرافية العادية. وقد ظهرت الديموغرافيا التاريخية في السياق العام لحركة "التاريخ الجديد" بعد الحرب العالمية الثانية، تاريخ القضايا الاقتصادية والاجتماعية بامتياز وخصوصًا مع مدرسة "الحوليات" التاريخية الفرنسية (Ecole des Annales)، ثم تطور هذا النمط من الإستغرافيا[*] خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرون، باعتماد تقنيات ومناهج جديدة في مساءلة وثائقه إلى جانب مناهج التقدير الكمي التي لم تعد لها الأولوية وحدها، لينفتح بذلك على مناهج ومواضيع الأنتروبولوجيا التاريخية وتاريخ الذهنيات.

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية

ISSN: 2090 – 0449

أولاً: تمهيد الديموغرافيا لظهور الديموغرافيا التاريخية

١/١- الديموغرافيا (موضوعها ومصادرها):

يتميز التفكير الديموغرافي بالقدم والغنى والتنوع، إلا أن علم الديموغرافيا بموضوعه ومناهجه وأدواته، لم يظهر في غرب أوربا إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهو علم يدرس أو يصف " Graphos" السكان "Demos"،[١] ولا يحتاج الباحث هنا إلى بيان الاشتقاق الإغريقي لكلمة الديموغرافيا "Démographie".

تندرج الديموغرافيا ضمن العلوم الاجتماعية، وموضوعها السكان، وعندما نسلم بأن الناس يولدون ويعيشون ردحًا من الزمن، حيث يتكاثرون، وينتقلون في المجال، ثم يموتون. فإننا نكون قد حصرنا أهم انشغالات علم السكان. ذلك أن كل قضايا الديموغرافيا ترتبط بشكل أو بآخر، بهذه الأحداث الديموغرافية.[٢] وقد ذهب لويس هنري (Louis Henry) إلى التأكيد على أن موضوع الديموغرافيا هو الساكنة البشرية، وأورد التعريف الذي قدمه قاموس الديموغرافيا المتعدد اللغات للأمم المتحدة والذي اعتبر "الديموغرافيا علمًا موضوعه دراسة الساكنة البشرية، في حجمها، وبنيتها، وخصائصها العامة، دراسة كمية".[٣] وعمومًا يمكن اعتبار الديموغرافيا دراسة عددية للسكان في سياق زمني، وهي تحلل بنية السكان أي توزيعهم بحسب العمر والجنس والحالة العائلية والنشاط المهني، كما تقيس الخصوبة والوفيات والزواجية، وتستخرج جداول وتقديرات مستقبلية تسمح بالتنبؤ بمستقبل السكان إلى حد ما.[4]

حتى عصر جان گرانت (John Graunt) (١٦٧٤- ١٦٢٠)، لم يكن السكان موضوعًا للتحليل الكمي وفق التقنيات والمناهج الإحصائية والرياضية. إلى أن وفرت السجلات الأبرشية المادة الأولية التي أسعفت جان گرانت في وضع جداول للوفيات، وإخضاع الظواهر السكانية للتجريد الرياضي، وتوج گرانت أبحاثه بإصدار كتابه: ملاحظات سياسية وطبيعية حول بنيات الوفيات،

Natural and Political Observations on the Bills of Mortality; (1662)

وبعد هذا التاريخ تأثر الألماني يوهان بيتر زوسمايك (Johann Peter Süssmilch) (١٧٦٧-١٧٠٧) بمحتوى كتاب گرانت المشار إليه، وتمثل مناهجه التحليلية والرياضية في مؤلفه الشهير: النظام الإلهي، (Die Göttliche Ordnung).[٥] وفيما بين (١٨٥٠-١٩٢٠)، أنجزت أبحاث عديدة في علم السكان في هنغاريا والنرويج وألمانيا وإيطاليا. وفي فرنسا نشأت الديموغرافيا مع أعمال الفرنسيين أشيل جيلار (Achille Guillard)، ولويس أدولف بيرتيلون (Louis Adolphe Bertillon)، حيث استعمل أشيل جيلار مصطلح الديموغرافيا سنة ١٨٥٥ في كتابه: عناصر الإحصاء السكاني أو الديموغرافيا المقارنة،

Elément de statistique humaine ou démographie comparée.

هكذا؛ كان الجمع بين الظواهر السكانية والإحصاء، يميز الديموغرافيا منذ البداية، ويهددها في ذات الوقت بالتحول إلى فرع لعلم الإحصاء. إلا أن تطور الوقائع الديموغرافية خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرون دفع الديموغرافيا نحو العلوم الاجتماعية والإنسانية، ومنحها موقعًا مستقلاً.[٦] خلال الستينيات من القرن التاسع عشر، تبلورت تصورات مختلفة، ذات علاقة بمكانة الديموغرافيا بين العلوم، وبمناهجها وأدواتها، في عدة بلدان أوروبية، قادت هذا التخصص نحو نضجه. ففي هنغاريا اهتم كوروشي (Körösi) بوضع أسس هذا العلم كتعداد بسيط أو بحث في العلاقات التي تهم دراسة السكان. وفي النرويج فتح كيير (Kiaer) المجال لاستعمال الاستطلاعات بفضل أعماله حول "التمثيلية". وفي ألمانيا اقترح ليكسيس (Lexis) التمثيل البياني الذي سيحمل اسمه: مبيان ليكسيس (Le diagramme de Lexis)، وهو النموذج الأساسي لتمثيل الأحداث الديموغرافية. ورغم تباين هؤلاء الباحثين من حيث تكوينهم، فإنهم اتفقوا حول أهمية المقاربة الإحصائية، في دراسة موضوع السكان، ولهم تقاطعات حول التساؤلات ذات الصلة بالوقائع السكانية. ومن هذه الأعمال جاء ميلاد علم الديموغرافيا.[٧]

إلا أن هذا العلم لم يتمكن من تقعيد مناهجه، وتوسيع حقل أبحاثه، إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث قام بحصر تقنياته ونتائجه، وتحقيق استقلاله، وأصبحت نتائجه مطبقة في عدة مجالات. هذا التطور لا يمكن فهمه خارج الحركة العامة للعلوم، وخصوصًا الرياضيات والعلوم الإنسانية التي ترتبط بالديموغرافيا بروابط وثيقة.[٨] تعتبر الحالة المدنية والإحصاءات السكانية مصدرين أساسين للمعطيات الخامة التي تعالجها الديموغرافيا لتستخلص منها نتائجها، ومن ثَمَّ اعتبرهما جاك ڤالان (Jaques vallin) بمثابة ثديي رضاعة بالنسبة لهذا التخصص.[٩] وقبل ظهور الإحصاءات السكانية المعاصرة، شهدت معظم الحضارات عمليات التعداد التي تضرب بجذورها في التاريخ، بدءًا ببلاد سومر ومصر والصين ثم الإمبراطورية الرومانية.[١٠] وفي الدولة الإسلامية، يمكن اعتبار نشأة الدواوين وتنظيمها وتحديد اختصاصاتها منذ فجر الإسلام، إرهاصات مبكرة لظهور التعدادات، ذلك أن الدواوين كانت تحفظ ما يتعلق بحقوق الدولة من الأعمال والأموال، ومَنْ يقوم بها من الجيوش والعمال.[١١]

والملاحظ أن الحضارات التي باشرت عمليات تعدادية للسكان، كانت ذات بنيات إدارية قوية. ومع الثورة الفرنسية بدأت التعدادات السكانية الممنهجة التي نظمها قانون ٠٤ يناير ١٧٩٠. وقبل هذا التاريخ، فإن كل الأولية تمنح في فرنسا لمعطيات الحالة المدنية التي توفرها السجلات الأبرشية.[١٢] وبالإضافة إلى الإحصاءات والتعدادات وسجلات الحالة المدنية (سواء في صيغتها

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

الكنسية القديمة في أوربا، أو في شكلها القانوني كمرفق تابع للدولة المعاصرة)، فإن منهج التحقيقات والاستطلاعات، المطبق على عينات من السكان، يعتبر من المصادر المعتادة في البحث الديموغرافي.[١٣]

٢/١- منهج التحليل الديموغرافي:

تمكن الملاحظة الديموغرافية، الباحث الديموغرافي، من جمع معطيات خامة، في شكل أرقام مطلقة، تهم الأشخاص أو الأحداث الديموغرافية موزعة إلى فئات. وقد تبدو هذه المعطيات الخامة بسيطة غير أنها في الواقع حصيلة معقدة تتداخل فيها عوامل متعددة. ويتجلى دور التحليل ها هنا - كعملية تفكيك لكل معين إلى أجزائه الأولية- في تبسيط هذا التعقيد، وعزل العوامل عن بعضها البعض، وحصر الظواهر البسيطة. وبدون هذا التحليل، يستحيل فهم حدوث الظواهر الديموغرافية وتسلسلها، وعملية التحليل هذه لا تنتهي، فكلما تقدمت، أدت إلى الكشف عن عناصر وعوامل جديدة. ومن ثَمَّ فإن مهمة التحليل في الديموغرافيا مهمة مزدوجة، فهو يقوم بفصل العوامل المؤثرة في الظواهر المدروسة، عن بعضها البعض، وبدراسة الظواهر الملاحظة في "حالتها الصرفة".[١٤]

المعطى الأول حول بنية السكان، هو توزيعهم بحسب الجنس والعمر. فالملاحظة الإحصائية والتحليل الديموغرافي كشفا عن وجود قوانين بيولوجية تهم التوزيع غير المتوازن للولادات على الجنسين، وعدم المساواة أمام الموت في مختلف الأعمار لدى الجنسين. والتمثيل التقليدي في شكل هرم يوضح بنية السكان، ويعطي فكرة عن قدرة الساكنة على التجدد والنمو. وبحسب نسبة الصغار والشيوخ، يتم الحديث عن بنية عمرية فتية أو شائخة أو عن التطور نحو الفتوة أو الشيخوخة.[١٥]

يعتبر تزامن أجيال متتابعة، إحدى المشاكل الكبرى المطروحة على البحث الديموغرافي، مما أدى إلى اعتماد نوعين من التحليل:

١- التحليل المستعرض (Analyse transversale)، الذي يتم بملاحظة مقطع محدد في الزمن (أي سنة أو عدة سنوات)، ويشمل التحليل كل الأجيال.

٢- التحليل الطولي (Analyse longitudinale)، الذي يتتبع ويعيد استرجاع الأحداث الديموغرافية لدى جيل معين في تطوره عبر الزمن، وبطبيعة الحال تتدخل ظروف خارجية كالأزمات الديموغرافية والهجرات لتؤثر بالتالي في عدد السكان المقبلين على الزواج مما ينعكس على الولادات.[١٦]

تؤدي المعطيات المحصل عليها في فترات معينة ومتتابعة إلى تشكيل مشهد للظواهر الديموغرافية يقدم معلومات عن اتجاهها وكثافتها. وتسمح المعلومات المحصل عليها بالتعرف على مؤشرات تخص الحالة العائلية، الإقامة، النشاط، الحالة المهنية، الجنسية، مستوى التكوين، الديانة، معدلات الزواجية، التمدرس بحسب السن والجنس، حجم الأسر حسب الوسط، ومؤشرات أخرى تسمح بوصف مورفولوجي جد متقدم وتكشف عن متغيرات تفسيرية.[١٧]

التحليل الديموغرافي هو بمثابة تقنيات حسابية مطبقة على السكان تسجل أعدادهم وتغيراتها، تستند أساسًا إلى الإحصاء، ومنهجها الخصوصي هو التحليل الكمي المطبق على السكان. غير أن هناك من يقلل من شأن المقاربة الكمية، ويعتبرها غير حاسمة، وأنها تفقد من قيمتها تدريجيًا، ذلك أن الاهتمام الممنوح للجوانب النوعية للسكان ينمو باستمرار،[١٨] إلا أن الديموغرافيا كغيرها من العلوم، لا تكتفي بوصف الظواهر، فهي تحاول تفسيرها بتحديد أسبابها وتقدير نتائجها، واكتشاف القوانين التي تحكمها.

تعتبر المعدلات والجداول وهرم الأعمار بالإضافة إلى مبيان ليكسيس، أهم الأدوات المستعملة في التحليل الديموغرافي. ولا يتردد العديد من الديموغرافيين في نعت اختصاصهم "بعلم المعدلات".[١٩] والمعدلات مؤشرات امبريقية تعرف استعمالاً واسعًا وعاديًا في التحليل الديموغرافي، كمعدلات الولادات والوفيات والزواجية والخصوبة والهجرة وأمل الحياة. ويميز الديموغرافيون بين المعدلات الخامة والخاصة. تمثل المعدلات الخامة مدى تكرار الأحداث الديموغرافية في ساكنة ما، وتطرح المشاكل المنهجية الأكثر تعقيدًا، لكونها تختزل البنية السكانية، وتخفي التباينات الموجودة بين فئاتها وعناصرها. أما المعدلات الخاصة، فيتم الحصول عليها في إطار فئات سكانية محددة.[٢٠]

تمكن الجداول الباحث من إعادة بناء التاريخ الديموغرافي للساكنة المدروسة انطلاقًا من حدث ديموغرافي معين كالوفاة والزواجية والخصوبة. والجدول تجميع للمعطيات ذات الصلة بالظاهرة الديموغرافية المدروسة، ويتكون جدول الوفيات على سبيل المثال من أعمدة تهم الأعمار، الأحياء، الوفيات، وأمل الحياة عند مختلف الأعمار.[٢١]

يسمح التمثيل البياني المعروف بهرم الأعمار، للباحث الديموغرافي، بأخذ نظرة شاملة حول توزيع السكان بحسب الجنس والسن. المحور العمودي يمثل الأعمار، بينما المحوران الأفقيان يخصصان لتمثيل حصيصات السكان بحسب مقاطع عمرية محددة، سنوية في الغالب، المحور الأيمن للإناث والأيسر للذكور. ويتم تمثيل كل مقطع عمري بواسطة مستطيل تتناسب مساحته مع حصيص سكان الفئة العمرية، بينما يتناسب عرضه مع عدد سنوات المقطع العمري.[٢٢] ومن ثَمَّ فإن هرم الأعمار، يعتبر من وجهة نظر إحصائية، مبيانًا زمنيًا مزدوجًا، يمكن الباحث من إعادة بناء التاريخ الديموغرافي لساكنة ما مع تسجيل الحوادث التي تعرضت لها هذه الساكنة في تطورها خلال المدة المدروسة والتي تركت بصماتها في بنيتها.[٢٣]

يُنسب مبيان ليكسيس إلى الإحصائي والاقتصادي الألماني ڤلهالم ليكسيس (Wilhelm Lexis) (١٨٧٣ - ١٩١٤)، الذي تتلخص مساهمته الأساسية في علم السكان في السلاسل الزمنية التي استندت إليها العديد من الدراسات الاجتماعية. وكان قد نشر في ١٨٧٥ دراسة حول "المدخل إلى نظرية السكان" ضمنها أدواته في

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

التحليل الديموغرافي.[٢٤] يمثل الباحث، على هذا البيان، زمن وقوع الأحداث الديموغرافية في المحور الأفقي، والأعمار في المحور العمودي بمقياس موحد، ويمكنه من ترتيب الأحداث الديموغرافية ذات الصلة بفئات أو برعيلات داخل شبكة من التربيعات. ويسمح له بإجراء أصناف من الملاحظة الطولية والمستعرضة والمركبة. ومن هنا فإن مبيان (Lexis)، هو ترتيب وتوزيع للأحداث الديموغرافية بحسب سنوات الملاحظة، وبحسب الأعمار الكاملة، وبالتالي بحسب الأجيال،[٢٥] وهو بذلك دليل مفيد بل وضروري في دراسة كل الظواهر الديموغرافية.[٢٦]

٣/١- الديموغرافيا وباقي التخصصات:

تدفع دراسة القضايا الديموغرافية، الباحث إلى إثارة عدة ظواهر بيولوجية وثقافية ونفسية واقتصادية، مما يعطي لعمله خاصية التداخل بين التخصصات. ذلك أن الديموغرافيا تعتبر من أقل العلوم الإنسانية القادرة على الاستغناء عن العلوم الأخرى، كالبيولوجيا، والسوسيولوجيا والسيكولوجيا والاقتصاد السياسي والإثنولوجيا والإيكولوجيا والفلسفة والرياضيات، وعلم الإحصاء والجغرافيا والطب والتاريخ، وعلم الوراثة والقانون والعلوم الدينية وعلم الأخلاق وعلم الإجرام والبيداغوجيا. وقد أدى التداخل بين الديموغرافيا وهذه التخصصات إلى نشأة تخصصات جديدة كالديموغرافيا الاقتصادية والديموغرافيا الاجتماعية، والإحصاء الديموغرافي، والديموغرافيا التاريخية.[٢٧] ورغم خاصية التداخل مع الاختصاصات المختلفة، والتي تميز انشغالات الديموغرافيا، ليس هناك أي حوار جدي بين الديموغرافيين وجيرانهم في مختلف العلوم، مما يؤدي إلى جهل معظم هؤلاء للمجالات التي يمكن أن تصبح فيها أبحاثهم مفيدة للديموغرافيا.[٢٨] إلا أن هذا الحكم لا يصدق على الأقل عندما يتعلق الأمر بالتفاعل الموجود بين الديموغرافيا والتاريخ والذي أسفر عن ميلاد الديموغرافيا التاريخية التي جسدت الانتقال من المنهج الديموغرافي الوضعي المتأثر بالمقاربة المطبوعة بالفيزياء الاجتماعية (أي محاولة صياغة قوانين طبيعية للسكان)، إلى دراسة تاريخ السكان، إذ انتقلت الديموغرافيا نحو تاريخ المجتمعات الذي لا يمكن فصله عن دينامية السكان ذات الصلة الوثيقة بدورها بالحركة المجتمعية في شموليتها.[٢٩]

ثانيًا: نشأة الديموغرافيا التاريخية وإنجازاتها الأولى

١/٢- تعريف الديموغرافيا التاريخية وموضوعها:

اعتبر جان بورجوا بيشا (Jean Bourgeois-Pichat)، وهو أحد الديموغرافيين، الديموغرافيا التاريخية فرعًا من الديموغرافيا يأخذ مادته من الماضي، وهو ما عبر عنه بقوله: "هناك سلسلة من الدراسات تشترك في خاصية واحدة، وهي كونها تأخذ مادتها من الماضي، وقد ساهمت هذه الأبحاث في السنوات الأخيرة (يقصد بداية الستينيات من القرن العشرون)، في إيجاد فصل جديد من الديموغرافيا وهو الديموغرافيا التاريخية".[٣٠]

ومن جهته فإن المؤرخ فرنان بروديل (Fernand Braudel)، ذهب إلى اعتبار الديموغرافيا من التخصصات المساعدة للتاريخ، عندما تعرض لعلاقة التاريخ بالعلوم الإنسانية الأخرى، ومن هنا فالديموغرافيا التاريخية، هي مظهر من مظاهر احتواء التاريخ لتلك العلوم، مما أدى إلى نشأة تاريخ اقتصادي وتاريخ جغرافي وجغرافيا تاريخية وديموغرافيا تاريخية وتاريخ اجتماعي،[٣١] ومن ثَمَّ أصبح المؤرخ عالم اقتصاد وسوسيولوجيا وأنتروبولوجيا وسيكولوجيا وعالم لسانيات وديموغرافيا.[٣٢] تعريف آخر قدمه أندري نوشي (André Nouchi)، الذي حصر انشغال الديموغرافيا التاريخية ليس فقط في معرفة الخطوط العريضة للتطور الديموغرافي لمجموعة بشرية معينة، بل وأيضًا في رسم تاريخ التطور الصحي لهذه الساكنة، بما في ذلك الأوبئة والأمراض، ودراسة الأزمات والهجرات المحلية والدولية.[٣٣] ويعرف أحد المهتمين بالديموغرافيا التاريخية هذا التخصص بأنه يطبق التحليل الإحصائي والرياضي في دراسة حجم وتركيب الساكنة البشرية وتوزيعها المجالي، والتغيرات التي تعرفها على مستوى الخصوبة والوفيات والزواجية والهجرة.[٣٤]

ومن خلال هذه التعاريف، يمكن القول بأن الديموغرافيا التاريخية تعمل على نقل المنهج الديموغرافي، وتطبيقه في دراسة التاريخ الديموغرافي لساكنة معينة، وموضوعها هو موضوع الديموغرافيا أي السكان، إلا أن الاختلاف الأساسي، ومصدر كل الإشكالات، هو كون الديموغرافيا التاريخية تدرس الخصائص الديموغرافية للسكان في الماضي، ومن هنا تختلف مصادرها وتقنياتها ومناهجها بالضرورة عن مثيلاتها في الدراسة الديموغرافية العادية، مع حضور التقدير الكمي في كل منهما.

وبالإضافة إلى المواضيع الديموغرافية العادية، التي تدرسها الديموغرافيا كالولادات والوفايات والخصوبة والزواجية والهجرة، والتي تدرسها الديموغرافيا التاريخية في سياق تاريخي، فإن الأزمات الديموغرافية استأثرت باهتمام العاملين في حقل التاريخ الديموغرافي.[٣٥] ولمعرفة هذه الكوارث بشكل كامل ودقيق، وتقييم آثارها على الوضع الديموغرافي، فإن المؤرخ مطالب بالتعرف على التطور العادي والمستوى المعتاد لمختلف المتغيرات الديموغرافية، أي ما يهم النظام الغذائي، السكن، اللباس، الوضع الصحي والتقنيات التطبيبية، أي مجال جديد وشاسع ينتمي لحقل الديموغرافيا التاريخية، وبالتالي فالمؤرخ مطالب بالبحث عن وثائق يمكنها أن توفر معطيات ضرورية لوضع جداول إحصائية. ولا بد من الإشارة إلى صعوبة مثل هذا العمل. وبمعرفة هذا المستوى العادي يمكن تقدير حجم الكارثة، ويمكن أيضا قياس مدى انتشار الأوبئة ومجالات العدوى. ويلاحظ أن الهجرات تعتبر بمثابة قنوات لنقل هذه الكوارث مع تيارات البضائع والأشخاص. ومعرفة الهجرات ضرورية في تقدير ديموغرافية منطقة أو أخرى.[٣٦]

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

٢/٢- الإطار العام لنشأة الديموغرافيا التاريخية في غرب أوربا:

يرى جاك دو پاكي (Jacques Dupâquier) أن الديموغرافيا التاريخية تمثل مجالاً دقيقًا في البحث العلمي سواء بالنسبة للديموغرافيين أم المؤرخين، ودون خلطها بتاريخ المجموعات البشرية، فإنها ساهمت في تجديد هذا التاريخ بصفة تكاد تكون كلية.[٣٧] ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، اكتشف المؤرخون، بفضل أعمال الديموغرافيين أهمية الدراسات الديموغرافية في توضيح التحليلات المرتبطة بالماضي القريب أو البعيد. وفي إطار اهتمامهم بإدخال الرقم إلى التاريخ، فإن المؤرخين لا يمكنهم إهمال عدد السكان، وبالتالي الديموغرافيا.[٣٨]

جاء الاهتمام بالديموغرافيا التاريخية من قِبل المؤرخين والديموغرافيين، في إطار الشروط التي هيأت لظهور "التاريخ الجديد" بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تميزت بمساءلة أغلبية المجتمع ودعوتها إلى الفعل في التاريخ، ومن هنا كان "التاريخ الجديد" اقتصاديًا واجتماعيًا بالأساس في عالم بدأ فيه التراجع الأوربي يتأكد على كافة الأصعدة:

- ثقافيًا، مما أدى إلى الاعتراف بتنوع ومساواة الحضارات؛
- وديموغرافيًا، بحدوث انهيار سكاني في بعض الدول الأوربية خاصة، وكثرة السكان في دول أخرى مما دفع البعض إلى التشاؤم ومحاولة فهم الحاضر بمساءلة الماضي؛
- وسياسيًا، حيث تعالت في المقابل أصوات تفتخر بأصالة وجذور الهوية الثقافية في جهات ظلت مهمشة من قبل. وتطورت مختلف العلوم بما فيها العلوم الإنسانية كالسوسيولوجيا والإثنولوجيا والأنتربولوجيا والتحليل النفسي، والتي بلغت نضجها، كما اكتسبت الديموغرافيا طابعها العلمي. وعرفت اللسانيات والمعلوميات تطورًا مهمًا، وفتحت إمكانات واسعة لتخزين ومعالجة المعلومات.[٣٩]

ومن المعلوم أن مدرسة "الحوليات" التاريخية الفرنسية ظهرت كنمط إستغرافي جديد في إطار "التاريخ الجديد"، وفي سياق الظروف المشار إليها أعلاه. وكانت تدافع عن تاريخ منفتح على كل علوم الإنسان. فقد كتب فرنان بروديل (F.Braudel) قائلاً: "التاريخ الذي ندافع عنه في هذه المجلة (الحوليات)، هو تاريخ منفتح على كل علوم الإنسان. وأكثر من التاريخ نفسه، فإن مجموع هذه العلوم هو الذي يهمنا، والدراسات الديموغرافية ينبغي اعتبارها ضمن هذه النظرة الشمولية".[٤٠]

فالعلوم الإنسانية بعضها مساعد للبعض وضمنها الديموغرافيا والتاريخ. ويبدو أن نقاشات منهجية نشأت بين الديموغرافيين المشتغلين في حقل التاريخ، الذين نقلوا المنهج الديموغرافي الصرف إلى التاريخ أمثال لويس هنري (L. Henry)، ورواد مدرسة "الحوليات" الذين تشبثوا بفكرة التاريخ الشامل، الذي يتطلع إلى الاستفادة من كل العلوم الإنسانية، وضمنها الديموغرافيا، والذي دعا إليه فرنان بروديل (F.Braudel). وهو ما يفهم مما كتبه هذا الأخير عندما تعرض للعلاقة بين التاريخ وغيره من العلوم الإنسانية، حيث قال: "بدون شك تعتبر عبارة علم مساعد، عبارة مقلقة، تثير غضب العلوم الاجتماعية الفتية. لكن في اعتقادي كل علوم الإنسان، بدون استثناء، تعتبر مساعدة، البعض منها للبعض الآخر. وإنه لمن المشروع، أن يستعمل أحد هذه العلوم لحسابه مختلف العلوم الاجتماعية الأخرى. لا يتعلق الأمر بتراتبية نهائية، وانطلاقًا من وجهة نظر خاصة- يضيف فرنان بروديل (F.Braudel)- لا أتردد في تصنيف الديموغرافيا ضمن العلوم المساعدة للتاريخ. وأتمنى أن تعتبر الديموغرافيا التاريخ كذلك من بين علوم أخرى مساعدة لها، والأهم هو أن تتناغم التفسيرات الإجمالية وتنتهي إلى التقاطع والالتقاء".[٤١]

والواقع أن فرنان بروديل (F.Braudel) وغيره من رواد "الحوليات" التاريخية الفرنسية، كانوا يهدفون إلى جعل العلوم الإنسانية تابعة للتاريخ، ومن هنا دعوتهم للديموغرافيين والمؤرخين المشتغلين في الديموغرافيا التاريخية إلى تجاوز النقاشات الدائرة حول المناهج، وفي هذا الصدد قال فرنان بروديل (F.Braudel) "عند هذا المستوى (مستوى اعتبار كل العلوم مساعدة لبعضها البعض)" أضع الحوار الراهن مع زملائنا وجيراننا الديموغرافيين وليس- واستسمح لويس هنري (L. Henry) ورونيه بايريل (R.Baehrel) -عند مستوى النقاشات الدائرة حول المناهج. ولا أنكر القيمة الخاصة للمناهج، وأتقاسم مع لوسيان فافر (Lucien Febvre) حالاته الغضبية التي كانت تسببها الصراعات العادية التي لم تكن تنتهي. كذلك تمامًا، ليست الوسائل والمناهج هي التي تهم، ولكن الأهم هي النتائج، وأكثر من ذلك أيضًا، التفسيرات، واستعمال هذه النتائج واستغلالها، وبالتالي تصحيح الأخطاء الناجمة عن المنهج"[٤٢]. هكذا فإن الديموغرافيا رغم قواعدها المنهجية الصارمة، والتي لم يكن مؤرخو "الحوليات" موافقين على استعمالها في أبحاثهم، إذ كتب لوسيان فافر (L.Febvre) إلى فرنان بروديل (F.Braudel) مدافعًا عن المنهج التاريخي بحماس قائلاً: "لكل واحد منا منهجه الخاص، لسنا في حاجة إلى خبير في هذا الشأن"،[٤٣] رغم ذلك يمكن للديموغرافيا التاريخية أن تكون تاريخًا بنيويًا بطيء التحول: "هذا التاريخ العميق، تاريخ البنيات البطيئة التغير والصعبة الملاحظة هو كذلك تاريخ اقتصادي، والديموغرافيا رغم خضوعها لقواعد محددة عبر تطورها، هي تاريخ عميق، بل أفضل تمثيل له".[٤٤]

اكتشف مؤرخو "الحوليات" التاريخية الفرنسية حقل التاريخ الديموغرافي غداة الحرب العالمية الثانية، ربما قبل أن ينتبه الديموغرافيون إلى الماضي كمصدر لمادتهم الإحصائية. ففي ١٩٤٦، وفي مقال صادر بمجلة السكان (Population)، ربط جان موفري (Jean Meuvret) بين أزمات الأقوات والأزمات الديموغرافية في ظل النظام القديم في فرنسا، وبين أن رداءة المحاصيل الزراعية

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

كانت تسبب ارتفاعًا مهولاً لأسعار الحبوب، فتتبع ذلك حالة من العوز والمجاعة، وتسجل الوفيات ارتفاعًا حادًا يؤدي بدوره إلى انهيار في نسبة الزواجية والولادات.[٤٥] ورغم هذا الانتباه المبكر إلى طبيعة القضايا الديموغرافية، فإن التاريخ الديموغرافي الذي كتبه هؤلاء المؤرخون، كان يختلف تمام الاختلاف عن الديموغرافيا التاريخية التي بحث فيها الديموغرافيون بمناهج وتقنيات مغايرة. فحسب جاك دو پاكي (J. Dupâquier)، حتى أوساط القرن العشرون، كان المؤرخون يجهلون تمامًا أعمال الديموغرافيين، والعكس صحيح. فالمؤرخون لم يهتموا إلا بالحصيصات السكانية الكلية، وظلوا متحصنين عادةً وراء مناهج النقد التاريخي، بينما كان الديموغرافيون منشغلين بوضع الإحصائيات الرسمية. وذلك رغم تغير الوضعية بعد الحرب العالمية الثانية وبداية اهتمام كل طرف بالطرف الآخر.[٤٦]

٣/٢- مصادر ومناهج الديموغرافيا التاريخية:

أ- مصادرها

يدرس مؤرخ الديموغرافيا التاريخية موضوع السكان في الماضي، غير أنه لا يتوفر، في بلدان أوربا الغربية عامة، وفي فرنسا خاصة، على مصادر موثوقة ودقيقة إلا استثناء، حتى بالنسبة للقرن التاسع عشر. ويرى أحد الباحثين في هذا المجال، أن الإحصائيات والمعطيات التي تخص حركة السكان الديموغرافية، ينبغي تعديلها قبل الاستعمال، وأن المؤرخ الديموغرافي لا يجد في متناوله، في معظم الأوقات، إحصائيات كاملة، فيضطر إلى الاعتماد على مصادر "خارجية"، لم يتم إعدادها لأهداف علمية، كالسجلات الكنسية، التي كانت تدون فيها الخوريات منذ القرن السادس عشر عمليات التعميد والزواج والدفن، وكذا السجلات الضريبية والعقود المختلفة. وفيما يتعلق بالديموغرافيا القديمة (Paléodémographie)، أي ديموغرافية الشعوب الغابرة غير المتوفرة على وثائق مكتوبة، تصبح الديموغرافيا التاريخية مجبرة على الاشتغال على العظام والمخلفات البشرية.[٤٧]

أشار المهتمون بتاريخ السكان من مؤرخين وديموغرافيين إلى أن التسجيل المنتظم والمنظم للوقائع والأحداث السكانية في أوربا يعود إلى الأمس القريب فقط، ليس قبل القرن الثامن عشر، مما أدى إلى الحديث عن عصر ما قبل إحصائي وآخر إحصائي، وهذا العصر الإحصائي، اختلفت بدايته بين البلدان والقارات، فإذا كانت بعض أقطار أوربا قد عرفت الإحصاءات السكانية منذ أواخر القرن الثامن عشر، فإن بعض أقطار آسيا وإفريقيا لم تشهد إحصاءاتها الأولى إلا مع نهاية القرن التاسع عشر أو خلال القرن العشرون، ولم تتجاوز في العديد منها مستوى التعدادات التقريبية.[٤٨]

ولتجاوز هذه الثغرة، فإن العاملين في الديموغرافيا التاريخية، يلجئون إلى وثائق يتطلب استعمالها مزيدًا من الحذر، بعضها دقيق، وبعضها أقل دقة. من النوع الأول السجلات الخورية (Registres Paroissiaux)، والتي تسود في البلدان الكاثوليكية، والتي دونت فيها مراسيم التعميد والزواج والدفن، ويكمن عيبها في احتوائها على ثغرات، وسوء حفظها أحيانًا أو تعرضها للضياع في أوقات الحروب والثورات والأزمات المختلفة، واقتصارها على الكاثوليك دون البروتستانت، لذلك يحرص الباحثون على استعمالها إلى جانب السجلات البروتستانتية والوثائق اليهودية إن توفرت. وتسمح السجلات الخورية عمومًا بالحصول على معلومات تخص الولادات والوفيات. إلا أن المعطى الأول يتسم بعدم دقته مقارنة بالثاني، ذلك أن تسجيل الأطفال في الأعمار الدنيا، أو الذين لم يشملهم التعميد، لم يكن تامًا. وكذلك تسمح بمعرفة عدد حالات الزواج، وسن الزواج ومدته، ووتيرة حالات الزواج والولادات، ومعطيات حول الخصوبة والإنجاب، والمدة الفاصلة بين حمل وآخر، ومعدل الذكورة. ويمكن أن تسمح السجلات الخورية بتحديد العمر عند الوفاة، ومعدل أمل الحياة، والعمر المتوسط، وبالتالي الوقوف على عدم المساواة الاجتماعية أمام الموت. ويمكن أن تقدم معطيات حول مكان السكنى، ومهنة الآباء، ومستوى التكوين الذي تضيء بعض جوانبه توقيعات العقود، وبالتالي فإن السجلات الأبرشية يمكن أن توفر معطيات قريبة من تلك التي تقدمها الإحصاءات المعاصرة.[٤٩]

يمكن القول؛ إنه من بين مختلف الوثائق التي تغطي المرحلة ما قبل الإحصائية، تحتل السجلات الخورية مكانة خاصة باعتبارها مصدرًا أساسيًا للديموغرافيا التاريخية الأوربية. إلا أن الباحث - حسب آني ڤيدال (Annie Vidal) - يصطدم حتى القرن الخامس عشر، بمشكلة صعوبة تحقيق هوية الأشخاص - هذه صعوبة تم تذليلها، عندما أصبح اللقب - الذي كان يتبع اسم التعميد فيما بين القرنين الحادي عشر والخامس عشر - اسمًا للعائلة. وبذلك سهلت عملية إعادة بناء الأسرة كوحدة ضرورية لكل دراسة ديموغرافية.[٥٠]

ترجع الوثائق المتصلة بالحقوق التي كان يأخذها الإكليروس خلال مراسيم الزواج والدفن، إلى القرن الرابع عشر، إلا أنها تتميز بحلقات مفقودة وبثغرات كبرى. هذه السجلات، كان من المحتمل أن توفر معلومات عن الحالة الدينية للسكان، وليس عن حالتهم المدنية، غير أن خاصية الكاثوليكية في أوربا كانت تعني أن "عد الأرواح هو عد الناس". وقد أصبحت السجلات الخورية الكاثوليكية قابلة للاستعمال من قبل المؤرخ والديموغرافي، عندما منحت السلطة الملكية في فرنسا مثلاً، بقوة القانون، صبغة المرفق العام لممارسات طالما تولتها وأشرفت عليها الكنيسة. وغدت بذلك السجلات الكنسية سجلات للحالة المدنية، وأصبحت موحدة بمقتضى هذا الإجراء،[٥١] فانتقلت بذلك السجلات الكنسية من الخضوع للوصاية الدينية، التي كانت تمارسها الكنيسة، إلى الوصاية القانونية للسلطة الزمنية، أي أنها تحولت من سجلات التعميد والزواج والدفن إلى سجلات الحالة المدنية؛ سجلات الولادات والزيجات والوفيات.

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

وبالإضافة إلى السجلات الكنسية، يستغل المؤرخ في الديموغرافيا التاريخية، بعض المصادر غير المباشرة كالتعدادات التقريبية المبنية على تقدير أعداد الفرسان والمشاة والمنازل والكوانين (الأسر). وهنا يتجلى الفرق بين الباحث الذي يستعمل السجلات الكنسية، والباحث الذي لا يتوفر إلا على تقديرات تقريبية. الأول يستعمل مصادر ديموغرافية ويستخلص منها معارفه، والثاني يستغل وثائق مغايرة وتقليدية وبواسطة عملية استقراء يقوم بتصحيح تعدادات سابقة. فعند غياب السجلات الكنسية يلجأ الديموغرافي أو المؤرخ الديموغرافي إلى الوثائق الكفيلة بسد هذه الثغرات عن طريق تقدير أعداد الجند وأعداد أفراد الأسر، واستثمار معطيات السجلات الضريبية بصفة خاصة. غير أن هذه الوثائق الأخيرة تتميز بصعوبة الدراسة والتحليل وتطرح شكوكًا حول مدى تمثيليتها، لأن المكلفين أو الملزمين، لم يكونوا دائمًا متحمسين للتعريف بأنفسهم، لذلك فإن استعمال السجلات الضريبية يمكن أن تترتب عنه أخطاء، قد تصل إلى (٢٠%)، وبالتالي لابد من مراقبتها باعتماد وثائق أخرى حتى يتم تقليص هامش الخطأ إلى أدنى حد ممكن.[٥٢]

يعتبر تأويل محتوى الوثائق، عملية ضرورية بالنسبة للمؤرخ، فحتى إذا كانت أعداد الجند والفرسان والمنازل وأفراد الأسر، دقيقة نسبيًا، فإن أعداد النساء والأطفال والشيوخ تبقى ناقصة، لذلك لابد من إضافة معاملات تختلف من مؤرخ إلى آخر، وبالتالي يتم الحصول على هامش شاسع ومتغير، يمكن أن يتحدد في إطاره الرقم المفقود. وهذه الأرقام ليست لها أهمية إلا عندما تشكل سلاسل متصلة ومسترسلة. وعندما تتوفر هذه السلاسل، حينذاك يمكن وضع صورة مختصرة تحدد ملامح الحركة الديموغرافية العامة. لكن طالما أن المؤرخ يفتقد إلى أرقام تخص الولادات والزيجات، فإن الغموض يبقى ملازما لهذه المعطيات الأساسية.[٥٣]

يمكن لوثائق المستشفيات الرسمية أن تساهم في دراسة تغيرات الوفيات، ومعلوم أن المستشفيات كانت تابعة في أوربا، في الماضي، في معظم الأحيان للمؤسسة الدينية. وعن طريق إجراء فحص معمق ودقيق لهذه الوثائق، يمكن تحديد المعدلات العادية للوفيات، ثم المعدلات الاستثنائية التي تسجل خلال فترة وباء أو أية أزمة ديموغرافية أخرى، ويمكن أيضا تحديد العمر المتوسط عند الوفاة، ومعرفة توزيع الوفيات بحسب العمر والجنس. إلا أن هذه الوثائق الاستثنائية لا تقدم إلا نظرة ضيقة وغير كافية، وإذا أراد الباحث تحقيق نوع من الموضوعية، ينبغي له استعمال وثائق أخرى إلى جانبها كالوثائق الضريبية بما فيها أوراق الضريبة على الرؤوس. ولابد من تسليط الأضواء على هذه الوثائق الإحصائية بواسطة وثائق تتضمن تفاصيل تخص التطور الديموغرافي لهذه الشريحة الاجتماعية أو تلك، ومن شأن هذه المعطيات إذا ما توفرت أن تثري التحليل الإحصائي دون شك.[٥٤]

ب- تقنيات ومناهج البحث

تعتبر الملاحظة التراجعية، والمستعرضة، والطولية، وتقنية إعادة بناء الأسر باستعمال الجذاذات أهم التقنيات والمناهج المتبعة في الدراسات الديموغرافية التاريخية. إلا أن الدراسات الديموغرافية التراجعية (Démographie rétrospective) القائمة على الملاحظة التراجعية (البعدية)، تُعدّ من أصعب الدراسات، ذلك أن الباحث يعتمد على معلومات مستمدة من مصادر متعددة ومتناقضة أحيانًا، ينبغي مقابلتها والتأكد من قابليتها للتقنيات الحسابية الدقيقة، وافتراض فرضيات عندما تطرح إمكانية الاختيار بين عدة عناصر. وبرغم ذلك بذلت جهود كبرى مع أعمال الديموغرافي الفرنسي لويس هنري (L. Henry)، الذي وضع منهجية لاستغلال السجلات الخورية وسجلات الحالة المدنية التي تهم المرحلة ما قبل الإحصائية.[٥٥] إن استخلاص معرفة كافية حول ساكنة الماضي، يتطلب اللجوء إلى تقنيات جد خاصة مؤسسة على تحليل دقيق للمعطيات المحصل عليها، والعمل على توخي الحذر نتيجة وجود حلقات مفقودة في تسجيل المعطيات وأخطاء في التصاريح وتمثيلية سيئة للحالات المدروسة وأخطاء إحصائية أو تبدلات محتملة.[٥٦]

وحسب جاك دو پاكي (J. Dupâquier)، فإن الديموغرافيا التاريخية لا يمكنها أن تنتج جداول مماثلة للتي تنتجها الديموغرافيا المعاصرة. ولا حتى حساب معدلات أولية كمعدلات الولادات والوفيات، لأن ذلك يتطلب معرفة بنية السكان وحركتهم الديموغرافية معرفة دقيقة، بينما المؤرخ الديموغرافي لا يتوفر على هذه الإمكانية إلا بصفة استثنائية. ويضيف نفس الباحث، أن العاملين في الديموغرافيا التاريخية رفعوا هذا التحدي الكبير الذي طرحته المصادر. فهم يبلورون، بعد جهود مضنية، إحصائياتهم الخاصة التي تسمح لهم بأفضل مقاربة للواقع الديموغرافي التاريخي، وبذلك يساهمون في نشأة الميكروديموغرافيا المؤسسة على ملاحظة عينة من الأشخاص أو الأسر، ملاحظة طولية(Observation longitudinale)، حيث يتم قياس كل حدث ديموغرافي مقارنة بحدث سابق (مثلا إعادة الزواج مقارنة بالترمل)، بينما ارتكزت الديموغرافيا التقليدية على التحليل المستعرض (Analyse transversale) بشكل كاد يكون كليًا (أي وصف السكان في زمن محدد).[٥٧]

ويرى جفري باراكلو أن عملية بناء طريقة البحث الجديدة، المعروفة بـ "تقنية إعادة بناء الأسر"، والتي ميزت الانتقال من التحليل المستعرض إلى التحليل الطولي، كان وراءها لويس هنري (L. Henry)، الذي وضع خطوطها الرئيسية سنة ١٩٥٦، وتقدمت هذه الطريقة بسرعة بعد نشر أول دراسة تستعمل الطريقة الجديدة[٥٨] حول سكان كرولي (Crulai) بالاشتراك مع إتيان گوتييه (Etienne Gauthier) ١٩٥٨.

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

وتقوم تقنية إعادة بناء الأسر، على جمع كل المعطيات الخاصة بتاريخ الأسرة في جذاذات خاصة، وتهم هذه المعطيات تكوين الأسرة أو افتراق الزوجين، الزيجات، الولادات ووفيات الأطفال، وبالمقارنة بين التواريخ، يمكن الحصول على عمر الزوجين عند الزواج أو الترمل أو الوفاة ومدة الترمل في حالة إعادة الزواج، وعمر الأم عند كل مولود جديد، ومدة الاقتران. ويمكن من خلال هذه المعارف استخراج عناصر أولية تخص الفارق الزمني بين الزواج والولادة الأولى، أو بين ولادة وأخرى، ومعدلات الخصوبة الشرعية بالنسبة لفئات عمرية معينة في علاقة مع عمر المرأة عند الزواج، أو مع مدة الاقتران أو مع العمر عند الزواج، والحصيلة الإنجابية النهائية والعمر عند الأمومة الأخيرة. والواقع أن هذا التحليل يمكن من قياس بعض السلوكات الاجتماعية وأيضًا بعض الظواهر البيولوجية، زيادة على تحليل الحركة الديموغرافية. إلا أن المعطيات الديموغرافية، ينبغي إخضاعها لتحليل دقيق قبل استعمالها، وإذا أمكن، القيام بتصحيح المعطيات الخامة (أي التأكد من صحتها)، فمثلاً بواسطة الطريقة المسماة، طريقة استرجاع الولادات المفقودة، يمكن في كل لحظة تقدير حجم الولادات التي تفلت من التكشف لتقنيات الملاحظة.[٥٩]

قام الديموغرافي لويس هنري (L. Henry)، وأحد المتخصصين في حفظ الوثائق ميشال فلوري Michel Fleury، بنشر كتاب بمثابة دليل لتحليل ودراسة السجلات الخورية بعنوان:

Manuel de dépouillement des registres paroissiaux ; (1956)

والذي طبقا فيه منهجًا صارمًا ودقيقًا عبر مرحلتين:

- **الأولى**: قاما فيها بتسجيل عقود التعميد والزواج والدفن، والمعلومات التي تتضمنها كالأسماء والألقاب والأعمار والجنس والعلاقات العائلية (القرابة)، والأصول الجغرافية والأبناء والآباء، وذلك على بطاقات أو جذاذات خاصة.

- **الثانية**: قاما فيها بإعادة بناء العائلات، على امتداد جيلين، على بطاقات أخرى، مما سمح لهما بحساب معدلات متعددة ومختلفة كالعمر عند الزواج والعمر عند الوفاة، ومدة الزواج، ومعدل الولادات، والمدة الفاصلة بين حمل وآخر، ونسبة الولادات الشرعية وغير الشرعية، نسبة الترمل، وإعادة الزواج. وبذلك فإن كتاب فلوري- هنري (Fleury-Henry)، قدم وسيلة جديدة لتقدير حياة الخلية العائلية في المجتمع الفرنسي التقليدي،[٦٠] وبسط تقنية جديدة في التعامل مع السجلات الكنسية، ستوجه أعمال جيل كامل من الباحثين في الديموغرافيا التاريخية الأوربية سواء أكانوا ديموغرافيين أم مؤرخين.

وتقوم منهجية لويس هنري (L. Henry)، في إعادة بناء الأسر، على تحليل دقيق ومكثف، عن طريق جرد المعلومات الديموغرافية الواردة في الوثائق الكنسية تحت عناوين ملائمة، وبنائها على شكل سلاسل زمنية. وتعود هذه المعطيات إلى أواخر القرن السابع عشر في فرنسا، بينما ترجع في إنجلترا إلى ١٥٣٨، ويكمن الاختلاف الجوهري بين هذه التقنية الجديدة والديموغرافيا التقليدية - حسب جفري باراكلوا - في كون التصنيف فردي وليس تجميعي، أي أن الأساس هو الأسرة الواحدة، ثم جمع كافة الأدلة الوثائقية المتعلقة بالولادات والزيجات والوفيات، التي تخص العائلة الواحدة ووضعها في سجل واحد،[٦١] وتعد السلاسل المنبثقة عن هذه السجلات أساس التحليل الديموغرافي.

إن طريقة "إعادة بناء الأسر" لا تتجه نحو وضع إحصائيات تهم السكان كافة، وإنما تعمل بدلاً من ذلك، في مستوى القرية الواحدة أو البلدة (الأبرشية) الواحدة. وتهتم بالدرجة الأولى بتقدير العمر الذي يتزوج فيه الناس، أو ينجبون، أو يتوفون، فإذا تم تدقيق هذه الحقائق الأساسية حول الأسرة في سياق تاريخي، فإنه يمكن فحص الخصوبة والوفيات بنوع من التفصيل، وبالتالي يصبح التحليل الديموغرافي المعقد والمعمق جد ممكن.[٦٢]

ويرى بيير شونو (Pierre Chaunu) أن: "إمكانيات التاريخ الديموغرافي الجديد غير محدودة تقريبًا" وقد تراكمت أمثلة رائعة عن قيمته في بناء تحليل إقليمي حول جوهر ديموغرافي قوي التماسك، إلا أن طريقة "إعادة بناء الأسر" تواجه عدة صعوبات أهمها ضرورة توفر إحصائيات أساسية، وهي حالة القرنين السابع عشر والثامن عشر في فرنسا وإنجلترا، لكنها غير ذلك في أزمنة أقدم (قبل القرن السادس عشر) وفي مناطق أخرى. ومن الصعب أن نرى كيف يمكن تعميم التقنيات التي أحكمها لويس هنري (L. Henry) وأتباعه. يضاف إلى ذلك أن الدراسات التحليلية الجزئية لأبرشية واحدة هي باهظة التكاليف وتتطلب وقتًا طويلاً.[٦٣] ويمكن للباحث أن يستفيد من وثائق أخرى كقوائم الضرائب، وبواسطتها يمكنه أن ينقل تحليل التركيب الاجتماعي إلى أزمنة أقدم بكثير من الزمن الذي بدأت فيه عمليات تدوين السجلات الأبرشية كالقرن الثالث عشر مثلاً. ويمكن توفير كثير من الوقت والجهد إذا ما عولجت المعطيات بالحاسوب. ويعتبر المهتمون بالديموغرافيا التاريخية أن إعادة بناء الأسر، مرحلة أولية في سبيل الوصول إلى استعمال الطرق التجميعية (التركيبية) اعتمادًا على الأدلة الجزئية المتخلفة عن فترات أقدم، ومع ذلك يوجد خطر حقيقي من احتمال تشتت جهود الدارسين في الديموغرافيا التاريخية والمهتمين بالقياسات التاريخية، بين سلاسل واسعة من الدراسات الجزئية المتفرقة التي تحول دون الوصول إلى نتائج عامة ونهائية.[٦٤]

ومهما قيل عن حدود البحث الديموغرافي التاريخي الإقليمي (المونوغرافي)، فإنه لا يمكن الاستغناء عنه في فهم التبدل التاريخي الذي يبقى رهينًا بوصف المجتمع في فترة محددة وصفًا تفصيليًا لمعرفة طبيعة الفوارق بينه وبين مجتمعات أخرى. ومن هنا يرى جفري باراكلو أن الديموغرافيا التاريخية، هي من هذه الناحية مكمل ضروري للتاريخ الاقتصادي. فدراسة الأسرة تقدم معلومات جوهرية لا يستطيع التحليل الاقتصادي الصرف إبرازها. وتعتبر "عملية إعادة بناء الأسرة" في عمل المؤرخ، بمثابة "المسح الاجتماعي"

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

بالنسبة للسوسيولوجي. فهي تتيح للمؤرخ إمكانية الإجابة عن أسئلة أساسية تخص تركيب المجتمع في الماضي، كما أن "المسح الاجتماعي" يمكن عالم الاجتماع من الإجابة عن أسئلة مماثلة تخص تركيب المجتمع المعاصر.[٦٥]

ورغم صعوبة تطبيق تقنية "إعادة بناء الأسر" فقد أصبحت طريقة معممة في الديموغرافيا التاريخية الأوربية، وبالخصوص عندما تستعمل الوثائق الكنسية إلى جانب وثائق أخرى كسجلات الضرائب والتعدادات الجزئية. ومن هنا يتحدث جاك دو پاكي (J. Dupâquier) عن ما أسماه بتقنية تصحيح المعطيات قبل استعمالها من قبل المؤرخ الديموغرافي، أي التأكد من مدى صحتها بمقابلة الوثائق ومقارنة بعضها ببعض. وهو يرى أن تقنية "إعادة بناء الأسر" لا تكتمل إلا بتقنية تصحيح المعطيات.[٦٦]

٤/٢- المشاريع الأولى وإنجازات الرواد:

أ- داخل فرنسا

ظهرت المدرسة الجديدة للديموغرافيا التاريخية في فرنسا حوالي ١٩٥٠، وجاءت المبادرة من المؤرخين أمثال جان موڤري (J. Meuvret) ومارسيل راينهارد (Marcel Reinhard)، الذين ربطوا المشاكل الاقتصادية بالقضايا الديموغرافية، آملين تفسير النمو الاقتصادي بالرجوع إلى الأوضاع السكانية، ومن الديموغرافيين والإحصائيين أمثال ألفريد صوڤي (Alfred Sauvy) ولويس هنري (L. Henry) وميشال فلوري M.Fleury، الذين أدركوا الحاجة إلى تمديد الفترة الزمنية للمادة الإحصائية المتوفرة.[٦٧]

هكذا؛ وبفضل التعاون بين المؤرخين والديموغرافيين، وُضع البرنامج منذ نهاية خمسينيات القرن العشرون، وكان الأمر يتعلق باسترجاع حركة الساكنة الفرنسية منذ نهاية القرن الثامن عشر، اعتمادًا على معطيات السجلات الخورية، إذ حددت عينة من الأبرشيات وأخضعت للدراسة بصبر وأناة، لإعادة بناء (استرجاع) العائلات المكونة لساكنتها، ودراسة الوفيات والولادات، في فترة عرفت الإرهاصات الأولية لتنظيم الخصوبة، فاستعملت مناهج تحليلية خاصة في عملية الاسترجاع هذه، وفي نفس الوقت أجريت دراسات إقليمية(مونوغرافيات) من طرف باحثين منعزلين.[٦٨]

كان ألفريد صوڤي (A. Sauvy) قد أنشأ "المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية" (INED) ومجلة "السكان"(Population) التي انفتحت على باقي العلوم الاجتماعية، وعمل لويس هنري (L. Henry) على توجيه أبحاثه نحو دراسة الخصوبة في تاريخ فرنسا الحديث، انطلاقًا من افتراض وجود نظام طبيعي للإنجاب.[٦٩]

بعد تقعيد مناهجها، مرت الديموغرافيا التاريخية إلى الإنجازات. ومنذ ١٩٥٨، وضع "المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية (INED)، بحثًا استطلاعيًا حول (٤٠ خورية) بهدف إعادة رسم التاريخ الديموغرافي لفرنسا منذ عهد الملك لويس الرابع عشر(Louis XIV)".[٧٠] وتمت دراسة حركة السكان في الخوريات المشار إليها من ١٦٧٠ إلى ١٨٢٩، وفيما بعد تم تمديد هذه المدة إلى ١٨٦٦. ويضيف جان بورجوا پيشا (Jean Bourgeois-pichat) إلى ذلك محاور أخرى شكلت برنامجًا طموحًا للديموغرافيا التاريخية الفرنسية وهي:

- دراسة أسباب الوفيات في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر استنادًا إلى مختلف الوثائق الطبية والإحصائية.
- إعادة بناء الأسر في روان (Rouen)، وفيما يقارب (١٠٠ خورية) مجاورة لها.
- تحليل السجلات الأبرشية للقرن السادس عشر ولبداية القرن السابع عشر لتوفير معلومات منهجية في إطار الإعداد لدراسة عامة وفق نفس المنهج.
- تحديد خصائص التوزيع الجغرافي للتعمير الفرنسي من ١٦٠٠ إلى بداية السبعينيات من القرن العشرون استنادًا إلى حجم السكان، وكان منتظرًا أن تفضي هذه الدراسة إلى وضع معجم للمقاطعات يتضمن التاريخ الإداري لكل مقاطعة.
- إنجاز دراسة أنتروبولوجية لساكنة الذكور الفرنسية خلال القرن التاسع عشر انطلاقًا من الوثائق العسكرية.[٧١] وفي نفس الوقت قام "المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية" (INED) بنشر المونوغرافيات القروية الأولى كأعمال: إيتيان گوتيي (Etienne Gautier) ولويس هنري (L. Henry)؛ سكان كرولي، وبيير گويي(Pierre Gouhier)؛ سكان پورت -أون- بيسان، وجان گانياج(Jean Ganiage)؛ ثلاث قري في إيل دو-فرانس:

- E. Gautier et L.Heny; la population de Crulai. (1958)
- P. Gouhier; La population de port-en-Bessin. (1962)
- J. Ganiage; Trois villages de l'Ile de-France. (1963)

وفي ١٩٦٢، نشأت جمعية للديموغرافيا التاريخية بمبادرة من مؤرخين وديموغرافيين أمثال: مارسيل راينهارد (M. Reinhard) ولويس هنري (L. Henry) وجاك دو پاكي (J. Dupâquier) ولويس شوڤالييه (Louis Chevalier)، قامت بتنظيم أسابيع وندوات وأصدرت مجلة متخصصة: "حوليات الديموغرافيا التاريخية"، " Les Annales de Démographie historique"[٧٢]، وفي ١٩٦٧ نشأ فريق متخصص في تاريخ الساكنة الفرنسية بتعاون بين مختلف هيئات البحث والجامعات.[٧٣]

قدم المؤرخون مساهمات بارزة في حقل الديموغرافيا التاريخية الفرنسية، حيث أنجز جان موڤري (J. Meuvret) بحثًا واسعًا حول تاريخ الأسعار فلاحظ وجود تطابق بين الغلاء والوفيات في جيان (Gien)، وكان قد اعتمد على السجلات الخورية، فدعا أتباعه إلى استغلال هذه "الثروة العذراء"، وخصوصا پيير گوبير

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

(Pierre Goubert) الذي نشر في ١٩٦٠ دراسة حول بوفيه «Beauvais»، تعتبر جردا للسمات الديموغرافية في ظل "النظام القديم"، ونشر مارسيل راينهارد (M. Reinhard) بحثا حول ساكنة العالم ما بين (١٧٠٠-١٩٤٨). ورغم تتابع الأبحاث فيما بعد، فإن عملية نشرها لم تكن تامة، ولم يكن اختيار الخوريات دائمًا دقيقًا، ولم تحمل النتائج أية مفاجآت، وتوقفت معظم الدراسات عند الثورة الكبرى، كما طرحت بعض الشكوك حول مدى تمثيلية النتائج ونوعيتها.[٧٤]

وفي السبعينيات أخذت الديموغرافيا التاريخية نفسًا جديدًا، إذ شغلت أجزاء واسعة من أطروحات التاريخ الاجتماعي التي أنجزها رونيه بايريل (R.Baehrel) وبيير ديبون (Pierre Deyon) وآبيل پواترينو(Abel Poitrineau) وگي كابوردين(Guy Cabourdin)، وفتحت أوراش واسعة في مدن روان(Rouen) وريمس(Reims) وغيرهما، وطرق الباحثون مجالات جديدة لم تدرس من قبل كالجغرافيا التاريخية للتعمير من قبل جاك دو پاكيي (J. Dupâquier) والهجرات السكانية من طرف آبيل شاتلان (Abel Châtelain) وجان پيير پوسو (Jean-Pierre Poussou)، ومنذ ١٩٧٥ ظهرت أولى نتائج البحث الاستطلاعي الطموح الذي أشرف عليه "المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية" (INED)، كما قام مختبر "الديموغرافيا التاريخية" التابع لمدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية (E.H.E.S.S) بنشر معاجم حول التاريخ الإداري والديموغرافي.[٧٥]

وحدث اهتمام بنشر الأصول والأدبيات الديموغرافية المنسية كمؤلفات بيير دو بوا گيلبير(Pierre de Boisguilbert)، التي نشرت في ١٩٦٧، وكان هذا الموظف السامي المعاصر للملك لويس الرابع عشر(Louis XIV)، قد عبر عن أفكار ثاقبة حول العلاقة بين النمو الاقتصادي والاجتماعي والتطور الديموغرافي، والتي تبدو جد معاصرة بالنظر إلى الحقبة التي ظهرت فيها.[٧٦] ونفس الاهتمام حظيت به أيضًا أعمال الديموغرافي الألماني يوهان بيتر زوسمايك (J. P. Süssmilch)، الذي أصدر في ١٧٤١ كتابه الرائد: "النظام الإلهي " Die Göttliche Ordnung- المشار إليها آنفًا- بالإضافة إلى دراسة الأفكار الديموغرافية في فرنسا من خلال المؤلفات الأدبية الموروثة عن القرن التاسع عشر.[٧٧]

ويلاحظ أن أهم إنجازات الديموغرافيا التاريخية الفرنسية تمت في إطار النمط الإستغرافي المعروف بـ "الحوليات" التي مثلت "التاريخ الجديد" في فرنسا، والتي اكتشفت حقل التاريخ الديموغرافي غداة الحرب العالمية الثانية مع مقال جان موڤري(J. Meuvret) حول العلاقة بين الأزمات الديموغرافية وأزمات الأقوات -المذكور سابقًا- وولجته إلى جانب ميادين أخرى خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرون.[٧٨] وتعتبر الأبحاث المنجزة تجسيدًا للتقاطع بين التاريخ الاقتصادي والديموغرافي. بين التاريخ الاقتصادي المعتمد على سلاسل الأسعار والإنتاج والمداخيل، والتاريخ الديموغرافي القائم على استخراج سلاسل تهم الولادات والوفيات والزيجات. وقد مثلت هذان النمطان من الكتابات التاريخية عدة أبحاث تندرج في إطار إقليمي وذات مدة متعددة الدورات وأشهرها أعمال پيير گوبير (P. Goubert)؛ بوفيه والبوڤيزي في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ورونيه بايريل(R.Baehrel)؛ بروفانس السفلى الريفية من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر، وبيار فيلار(Pierre Vilar)؛ كاتالونيا في اسبانيا الحديثة، وإيمانويل لوروا لادوري(Emmanuel Le Roy Ladurie)؛ فلاحو لانگدوك من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر:

- P.Goubert; Beauvais et le Beauvaisis aux XVII^e et XVIII^e siècles. (1960)
- R.Baehrel; La Basse Provence rurale du XVI^e au XVIII^e siècles. (1961)
- Pierre Vilar; La Catalogne dans l'Espagne moderne. (1962)
- Le Roy Ladurie; Les Paysans du Languedoc du XV^e aux XVIII^e siècle. (1966)[٧٩].

تجلى تأثير أعمال المؤرخ الاقتصادي كميل-إرنست لابروس(Camille-Ernest Labrousse) في أبحاث پيير گوبير (P. Goubert) الذي اشتغل على جداول الأسعار(Les mercuriales)، وسجلات الكنائس، وأجرى عمليات حسابية طويلة ومضنية على العقود، واستخرج سلاسل جد هامة حول الولادات والزيجات والوفيات همت مجموعة من الخوريات في إقليم محدد على امتداد أكثر من قرن من الزمن فيما بين (١٦٠٠ و١٧٣٠)، في أطروحته الآنفة الذكر: بوفيه والبوڤيزي (Beauvais et le Beauvaisis)، التي سجلت منعطفًا حاسمًا في الإستغرافيا الفرنسية، إذ قدمت نموذجًا لتقييم حركة السكان في الفترة ما قبل الإحصائية،[٨٠] (مرحلة ما قبل الحالة المدنية والإحصاءات المعاصرة والتي تختلف نهاياتها من بلد إلى آخر).

نشأت مجموعات للبحث في الديموغرافيا التاريخية حول پيير شونو (P. Chaunu) في كان(Caen)، وآندري آرمونگو (André Armengaud) في تولوز (Toulouse) وجان پيير پوسو -(Jean-Pierre Poussou) في بوردو(Bordeaux) وغيرهم، وعملت على استغلال السجلات الخورية. وبالموازاة مع أعمال هذه المجموعات، أنجزت أطروحات نموذجية ربطت بين النمو الاقتصادي والتطور الديموغرافي، وكشفت عن بنيات خاصة في مجالات الزيجات والوفيات والولادات في إطار إقليمي وعلى امتداد فترات طويلة، كما كشفت عن بنيات ذهنية أيضًا. ويمكن ذكر أطروحتي إيمانويل لوروا لادوري (E. Le Roy Ladurie) حول فلاحي لانگدوك من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر:

- Le Roy Ladurie; Les Paysans du Languedoc du XV^e aux XVIII^e siècle. (1966)

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

وفرانسوا لوبران(François Lebrun) في موضوع الناس والموت في آنجو في القرن السابع عشر:

- F.Lebrun; Les Hommes et la Mort en Anjou aux XVIIe siècle. (1971)[٨١].

بينما اهتم مؤرخون آخرون بساكنة المدن، برغم صعوبة ضبطها مقارنة بالساكنة القروية، هكذا درس كل من موريس گاردين (Maurice Garden)؛ ليون والليونيين في القرن الثامن عشر، وجان كلود بيرو (Jean-Claude Perrot)؛ كان خلال القرن الثامن عشر:

- M.Garden; Lyon et les lyonnais au XVIIIe siècle. (1975)

- J. -C.perrot. Caen au XVIIIe siècle. (1975)

ومن جهته قام جاك دو پاكي (J. Dupâquier) بإجراء نقد جدي للتعدادات ولسجلات الضرائب ولقيمتها الوثائقية، واستعملها في تقدير توزيع السكان في المجال في أطروحته؛ السكان الريفيون في حوض باريس في عهد لويس الرابع عشر:

-J.Dupâquier. La population rural du Bassin parisien à l'époque de Louis XIV.

وبالتدريج، وبفضل عدة مونوغرافيات محلية ودراسات إقليمية أو دراسات حضرية، تم رسم الجدول الديموغرافي الفرنسي في عهد النظام القديم.[٨٢]

ب - خارج فرنسا

لا ننوي القيام بجرد شامل لمراكز البحث في الديموغرافيا التاريخية، التي ظهرت خارج فرنسا، بالموازاة مع نشأة الديموغرافيا التاريخية الفرنسية، وإنما الإشارة إلى أهمها. ففي إنجلترا تأسست جماعة كمبردج لتاريخ السكان والتركيب الاجتماعي في ١٩٦٤[٨٣]، وعُرفت المجموعة باسم: "مجموعة كامبريدج لتاريخ السكان والبنية الاجتماعية": (Cambridge Group for the History of Population and Social Structure)، كما قامت "لجنة البحث السكاني" التابعة لمدرسة لندن الاقتصادية (Population Investigation Committee) بنشر دراسة هامة حول ديموغرافيا الأزواج في بريطانيا. وبعد كتاب ديفيد ڤيكتور گلاس (David Victor Glass) وديفيد إدوارد تشارلز إڤيرزلي(David Edward Charles Eversley)؛ السكان في التاريخ: محاولات في التاريخ الديموغرافي، نموذجًا لأبحاث مماثلة في جهات مختلفة من العالم، وقد نشر في بريطانيا[٨٤] بعنوان:

-D.V.Glass. D.E.C. Eversley ; Population in history. Essays in historical demography[٨٥],(1965).

ذهب جاك دو پاكي (J. Dupâquier) إلى اعتبار مجموعة كامبريدج (Cambridge) هذه، مركزًا أساسيًا للبحث في الديموغرافيا التاريخية، يتمحور حول عدد من الباحثين أمثال بيتر لاسلت (Peter Laslett) وإدوارد ويرگلي(Edward Wrigley) وريتشارد سكوفيلد (Richard Schofield)، الذين أعادوا كتابة تاريخ ساكنة إنجلترا من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر. وفي كندا قام مختبر الديموغرافيا في جامعة مونتريال (Montréal) بوضع برنامج لاسترجاع كل الأسر الكندية المنحدرة من أصل فرنسي منذ القرن السابع عشر. في سولت لايك سيتي (Salt Lake City)، قامت جمعية مهتمة بالأنساب بوضع برنامج واسع للبحث استعانة بالحاسوب. ويمكن الإشارة أيضًا إلى مراكز: برينستون (Princeton) حول إي جي كاول (A. J. Caole)، فيلادلفيا(Philadelphie) حول إي فان دي وال (E. Van de Walle)، ساو پاولو(São Paulo) حول ماريا لويزا مارسيليو (Maria Luiza Marcílio)، ليبج(Liège) حول إتيان هيلين (Etienne Hélin)، جنيف (Genève) حول ألفريد بيرينو (Alfred Perrenoud)، وفلورنسا (Florence) حول كارلو كورسيني(Carlo Corsini) وماسيمو ليڤي- باتشي (Massimo Livi-Bacci).[٨٦]

إلا أن كلا من الديموغرافيين والمؤرخين عندما أرادوا تحديد حصيلة أعمالهم ومعارفهم، اكتشفوا وجود حلقات مفقودة كان لابد من سدها، وطرحت عدة مشاكل، فكان من اللازم وضع جرد للأعمال المنجزة سواء في الديموغرافيا أم في التاريخ الديموغرافي، ثم سد الثغرات. وبسرعة تبين للطرفين أن الجوانب المعروفة جد ضئيلة مقارنة بالمجالات المجهولة. فالتنقيب في الديموغرافيا التاريخية يتسم بالتعقيد طالما أنه يتطلب إحصائيات، بينما هذه الأخيرة نادرة وحلقية وتزداد ندرتها وجزئيتها كلما أوغلت الحقبة المدروسة في الماضي، وهكذا تم الحديث بدون مبالغة عن فترة ما قبل إحصائية (Pré-statistique)، والتي تسبق الفترة الإحصائية المعاصرة. وبالنظر إلى طبيعة الوثائق المعتمدة، فإن المؤرخين والديموغرافيين انطلقوا من الحاضر للعودة إلى الماضي، فاستعار الأوائل مفاهيم الديموغرافيين، وحاولوا توثيق الروابط بين صرامة المناهج الإحصائية والوثائق التي في متناولهم.[٨٧]

ثالثا- الديموغرافيا التاريخية الجديدة

١/٣ - الحصيلة والآفاق الجديدة للبحث

من المواضيع التي أضاءتها الديموغرافيا التاريخية الجديدة معرفة الحركة الديموغرافية العامة في بعض الأبرشيات والقرى والمدن والأقاليم خلال القرون الأخيرة وخاصةً ابتداءً من القرن السابع عشر في دول غرب أوربا الكاثوليكية.

ساهمت الديموغرافيا التاريخية في الكشف عن العوامل التي مكنت أوربا الغربية من جمع القوة الاقتصادية والسياسية التي كانت أساس توسعها في القرن التاسع عشر. ومكنت من معرفة آثار الأوبئة والمجاعات، ووفيات الأطفال ومدى الحركية الاجتماعية التي تدل عليها كثرة الزيجات بين ذكور وإناث من مجموعات اقتصادية واجتماعية مغايرة، والتركيب الطبقي، والنتائج الاجتماعية لحركة التسييج والهجرة وتحركات السكان والعلاقات بين المدن والبوادي.

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

ومكنت أيضًا من توضيح مسألة ظهور فكرة التحكم في الولادات وانتشارها، ومن حصر حدود العائلة في الماضي عن طريق التقدير الكمي.[٨٨] وبذلك قدمت الديموغرافيا التاريخية الدليل على أهمية التقدير الكمي في توضيح جوانب من السلوك البشري، والإجابة عن أسئلة كانت، بسبب فقر وغموض المصادر المألوفة، خارج نطاق التاريخ التقليدي، ويتعلق الأمر بصفة خاصة بامتداد وعمق حدود الأسرة.[٨٩]

وقد ذهب جفري باراكلو إلى التمييز بين تاريخ السكان على النمط التقليدي، والديموغرافيا التاريخية الجديدة، ولاحظ أن تاريخ السكان على النمط التقليدي - كما كتبه المؤرخون الأوربيون في القرن التاسع عشر - اكتفى بالأرقام الإجمالية المتجمعة عن الولادات والوفيات أي بالحصيصات الكلية والتقديرات الشاملة على مستوى الأمة. ويكمن العيب الواضح في هذه الأرقام في عجزها عن إلقاء الضوء على دينامية النمو السكاني وعن الإجابة عن القضايا المتعلقة بالاتجاهات الديموغرافية الطويلة الأمد. أما الديموغرافيا التاريخية الجديدة، باعتبارها دراسة كمية للمجتمع عبر الزمن، فإنها تستهدف الكشف عن الحقائق الديموغرافية للأشخاص، ونزوعهم نحو الزواج والإنجاب والوفاة، وترتيبهم في الأسر والقرى والمدن والأقاليم والطبقات بأدق وأقدم ما تستطيع. وإذا تم تجميع هذه الحقائق، فإنها ستحقق تشريحا للتركيب الاجتماعي، وأنها ستطبع تاريخ المجتمع بالقوة والدقة.[٩٠]

ومن جهته، فإن فرانسوا فوري(François Furet) صنف الديموغرافيا التاريخية الجديدة، كإنتاج جاد "للتاريخ الجديد"، ذلك أن الانشغال بالشرائح الاجتماعية أو الأغلبية يعتبر من المكاسب الكبرى "للتاريخ الجديد"، وهو يجد تعبيره في الإشعاع الذي عرفته الديموغرافيا التاريخية. واعتبر فرانسوا فوري (F. Furet) هذا النمط الإستغرافي بمثابة الإنتاج الجدي الوحيد لما اصطلح عليه "بالتاريخ الجديد"، لأنه الإنتاج الوحيد الذي عرف كيف يجري في قالب تخصص آخر (أي الديموغرافيا) بدون تغيير المواضيع والمفاهيم وإجراءات البحث وتقنياته العملية.[٩١]

اتجهت جهود العاملين في هذا الحقل الإستغرافي، نحو تعميم وتوحيد تقنيات البحث وإخضاعها للحساب الإلكتروني، فتمكنت عدة فرق في مونتريال (Montréal) و باريس(Paris) وفلورنسا (Florence) وكامبريدج (Cambridge) وسولت لايك سيتي (Salt Lake City) من إعادة البناء الأوتوماتيكي للأسر، غير أن ذلك لم يتم بدون صعوبات. وقد مكنت هذه الأعمال من ربح الوقت ونشر المعطيات، ومعالجة ديموغرافية مجموعات واسعة نسبيا وتدقيق عمليات التحليل ومضاعفة التساؤلات المطروحة وتوسيع حقل الديموغرافيا التاريخية وفتحها على مواضيع جديدة، وخصوصا على ما هو بيولوجي واجتماعي.[٩٢] ويرى جاك دو باكي (J. Dupâquier) أن النتائج المحصل عليها في الديموغرافيا التاريخية، تهم خاصة التاريخ الاجتماعي وتاريخ الذهنيات، إلا أن تكوين أبناك للمعطيات الديموغرافية، وتطور الرياضيات باستعمال الحاسوب، أدى إلى انفتاح آفاق جديدة أمام هذا التخصص، وهي تهم البيولوجيا وعلم الوراثة.[٩٣]

لقد قطعت الديموغرافيا التاريخية مرحلة حاسمة فتمكنت من تقعيد تقنياتها ومناهجها.[٩٤] ويعتبر التاريخ الاجتماعي أكبر مستفيد من التطور الذي أحرزته الديموغرافيا التاريخية، فالطبقات الاجتماعية التي لم تكن مدروسة إلا بطرق انطباعية مجردة، دخلت التاريخ، بدراسة كل مجموعة حسب أهميتها العددية. ونتيجة استغلال سجلات الحالة المدنية، فإن الديموغرافيا التاريخية منحت صورة تمثيلية لشرائح المجتمع في فرنسا، بينما ركزت باقي مصادر التاريخ الاجتماعي على النخب وعلى بعض المجموعات الخاصة. وهكذا؛ تمت معرفة الخصائص الديموغرافية للفلاحين الفرنسيين منذ القرن السابع عشر، فنشأت دواليب منظومة ديموغرافية ذاتية التنظيم تتميز بتأخير الزواج، وليس بالتحكم في الولادات. هذا النظام كان يسمح للساكنة الفرنسية القروية بتعويض خسارتها الناجمة عن الوفيات الاستثنائية الكبرى، دون أن تتجاوز عتبة معينة، كانت هي نفسها مرتبطة بالتنظيم العقاري وبتقسيم العمل وبالإمكانيات التقنية المتوفرة.[٩٥]

ومن الناحية المنهجية، تم نقل طريقة "إعادة تكوين الأسر" إلى كل مصادر التاريخ الاجتماعي، واستعملت القوائم الضريبية إلى جانب الأرشيف القضائي في إثراء الجذاذات الأسرية. وبواسطة هذه الدراسة المجهرية يمكن انتظار تجديد شامل للتاريخ الاجتماعي. وتحت تأثير بيتر لاسلت (Peter Laslett) من مدرسة كامبريدج (Cambridge) للديموغرافيا التاريخية، فإن الاهتمام تركز على بنية الأسر، وتم التوصل إلى حقيقة أساسية، وهي أنه في أوربا ومنذ القرن السادس عشر على الأقل، كان شكل الأسرة السائدة هو الأسرة النووية، غير أن عدة استثناءات ظهرت بالخصوص في جبال أوربا الجنوبية. والمهم الآن هو معرفة مدى امتداد هذه الاستثناءات ودلالاتها.[٩٦]

٢/٣- حدود تقنيات ومناهج التقدير الكمي:

من الثوابت المنهجية الكبرى في الديموغرافيا التاريخية، تأكيدها على مسألة التقدير الكمي، وفي هذا الصدد، ذهب ذ.جفري باراكلو إلى اعتبار التقدير الكمي من الإنجازات التي حققتها الديموغرافيا التاريخية إلى جانب التاريخ الاقتصادي، والتي ستحمل المؤرخين على إعادة النظر في سلاسل من التعميمات والفرضيات التي سيطرت سابقًا، والتي تم تعديلها أو حتى تركها أحيانًا. وبعبارة أخرى، فإن التقدير الكمي وسع أفق نظر المؤرخ، وزوده باستراتيجيات جديدة للبحث، ويبدو أن طرق البحث الكمية، سيزداد تأثيرها في الإستغرافيا المعاصرة، رغم الحدود التي ترسمها ندرة المادة الكمية أمام هذه الطرق.[٩٧]

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

هذا الاهتمام بالقياس، يمكن أن ندعوه من غير مبالغة بـ"الثورة الكمية" والتي ميزت الإستغرافيا الجديدة منذ ١٩٥٥. ولا زالت خصائص وأهمية التقدير الكمي وحدوده موضوع مناقشة، ويتحدث پيير شونو (P.Chaunu) عن ما أسماه "بالتاريخ السلسلي" (L'histoire sérielle)، والذي يهتم بالعنصر المتكرر الذي ينتمي إلى سلسلة متجانسة، تقبل إجراءات التحليل الرياضي الكلاسيكي، وهو يقوم على الوثائق الإحصائية، وبالتالي فهو يتحدد موضوعيًا في التاريخ الاقتصادي والديموغرافي، وكرونولوجيا في الفترة الإحصائية التي تبدأ في أوربا الغربية مابين نهاية القرن الثامن عشر وأوساط القرن التاسع عشر، وفي الفترة ما قبل الإحصائية التي هي أقدم بقرنين إلى أربعة قرون. وباستعمال تقنيات تحليل الخطاب، واستغلال الوثائق الضريبية والإحصاءات والبيانات بل ومصادر أخرى كالوصايا والكتابات الجنائزية، وفهارس الخزانات وأيضًا زخارف المخطوطات، أصبحت الدراسة الشمولية المعتمدة على التقدير الكمي للسلوكات والإدراكات والثقافات ممكنة، وهي آخر ازدهار "للتاريخ الجديد".[٩٨]

يُرجع شارل أوليفييه كاربونيل (Charles-Olivier Carbonell) الاهتمام بالتقدير الرياضي في التاريخ الجديد - وضمنه الديموغرافيا التاريخية - إلى تضافر جملة من العوامل، أهمها الطموح العلمي القديم للمؤرخين، والذي أحياه مؤرخو القرن التاسع عشر، والذي يرى أن لا علم بدون قياس رقمي، ثم حاجة العلوم الإنسانية كالاقتصاد والديموغرافيا إلى التقدير الكمي لمنح بعد تاريخي لدراساتها، مما أدى إلى ميلاد تاريخ الأسعار منذ ١٩٣٠ مع فرانسوا سيميان (François Simiand) وهنري هوزير (Henri Hauser) وكميل-إرنست لابروس(C.-E. Labrousse) بفرنسا، ومع ويليام بيفيريدج (William Beveridge) في إنجلترا ونيكولاس ڤلهلمز پوستيميس (Nicolaas Wilhelmus Posthumus) في الأراضي المنخفضة، ومنذ ١٩٥٠ ظهر تاريخ للنمو الاقتصادي مع الاقتصادي سيمون كوزنتس (Simon Kuznets) في الولايات المتحدة الأمريكية، وتاريخ ديموغرافي في فرنسا اهتم به متخصصون أي ديموغرافيون أمثال لويس هنري (L. Henry) وألفريد صوفي (A. Sauvy)، ومؤرخون أمثال پيير شونو(P.Chanunu) وپيير گوبير (P. Goubert) اتخذت دراساتهم نفس المنحى.[٩٩]

ويرى جاك دو پاكيي (J. Dupâquier) أن المؤرخين الاقتصاديين رغم استعمالهم لأساليب القياس الرياضي لاستخلاص معدلات تهم الإنتاج والأسعار، فإنهم لن يتمكنوا من بناء نماذج، نظرًا لعجزهم عن مراقبة كل المدخلات. عكس ذلك فإن الديموغرافيا التاريخية تُعد بطبعها علمًا قياسيًا، فهي تختزل البحث في كليات قابلة للقياس كعدد السكان والأعمار والتوزيعات والفوارق. فالساكنة بالنسبة للمؤرخ الديموغرافي، تعتبر خزانًا يتكون من تيار للدخول (الولادات) وتيار للخروج (الوفيات). وبدون شك، فإن الولادات ينظمها الزواج كظاهرة اجتماعية في كل الحضارات. وهو يحتمل المعالجة الكمية بغض النظر عن مظاهره الأخرى (غير الكمية)، هكذا يمكن معرفة بنية ساكنة ما بحسب العمر وقوانين الوفيات والزواجية والإنجاب.[١٠٠] من هذه المعطيات، نخلص إلى أن التاريخ الديموغرافي، تاريخ قابل للمعالجة الكمية بطبعه، إلا أن المنهج الكمي المناسب لهذا النوع من الإستغرافيا، هو منهج "التاريخ السلسلي" الذي اعتمده پيير شونو (P.Chaunu) خاصة في أبحاثه، وهو يهتم أقل بالحدث المنعزل، مقارنة بالعنصر المتكرر القابل للدمج في سلسلة منسجمة ومنتظمة، توافق بدورها الإجراءات الرياضية الكلاسيكية لتحليل السلاسل.[١٠١] وللتذكير، فإن پيير شونو (P.Chaunu)، سبق له أن اشتغل على التاريخ الاقتصادي والديموغرافي في بحثيه: إشبيلية والمحيط الأطلسي (1504 - 1650)، والموت في باريس في الفترة من القرن السادس عشر إلى القرن السابع عشر؛

- Séville et l'Atlantique (1504-1650). (1959)

-La mort à Paris du XVI^{ème} au XVII^{ème} siècle. (1978)

وإذا كانت الظرفيات والدورات الاقتصادية قد ميزت "اشبيلية والمحيط الأطلنتي"، فإن التصورات والتمثلات الجماعية والذهنيات قد طبعت "الموت في باريس". غير أن المعالجة الكمية السلسلية في شكل سلاسل إحصائية منسجمة ومنتظمة تعتبر القاسم المنهجي المشترك بين البحثين.

وقد عاب جان مارتشيفسكي (Jean Marczewski) - وهو من أبرز ممثلي "التاريخ الاقتصادي الكمي" - على "التاريخ السلسلي" عجزه عن تغيير الطرق التاريخية التقليدية، رغم نتائجه المفيدة. ورأى أن النموذج الأمثل لتحقيق تحليل أفقي للتركيبات التي تكونها الظواهر المتصلة بالسلاسل العمودية كالأسعار، هو نظام المحاسبة القومية. وبسرعة اعترض المؤرخون على هذا الرأي لأنه يستجيب لحاجات الاقتصاديين النظريين أكثر من استجابته لحاجات المؤرخين وانشغالاتهم.[١٠٢] فهذا شارل أوليفييه كاربونيل .(C.-O Carbonell)، الذي أرخ للاتجاهات التاريخية الكبرى، اعتبر "التاريخ الاقتصادي الجديد" (New Economic History) الذي نشأ في الولايات المتحدة الأمريكية منذ ١٩٦٠، بزعامة الاقتصاديين المشتغلين في التاريخ الاقتصادي أمثال روبرت فوجيل (Robert faugel) وستانلي إنجرمان (Stanley Engerman)، مجرد لعبة، لأن روبرت فوجيل (R.Faugel) في نظر كاربونيل (Carbonell) يتسلى لتعويض تطور تاريخي معروف، بسيناريو متخيل، لتكوين نوع من اللاتاريخ أو التاريخ المتخيل (الذي لا يوجد خارج ذهن الباحث).[١٠٣]

عكس ذلك فإن "المنهج السلسلي"، يحظى بالقبول التام من قبل المؤرخين، وقد اعتبره فرانسوا فوري (F. Furet)، نقلة نوعية في الكتابة التاريخية، وأن "التاريخ السلسلي" يمثل الامتياز الحاسم من وجهة نظر عملية لتعويض الحدث الممتنع للتاريخ الوصفي

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

بتكرار منتظم لمعطيات مختارة، تم بناؤها حسب قابليتها للمقارنة. فالحدث ليس ذلك المنتقى لأنه يقطع الزمن، في تاريخ صيغ محتواه بشكل قبلي، لكنه ظاهرة تم اختيارها وبناؤها استنادًا إلى خاصيتها المتكررة، والمقارنة - حسب فرانسوا فوري (F. Furet) دائمًا- لا تتم هنا بالرجوع إلى وثائق أخرى معاصرة، ولكن داخل سلسلة كرونولوجية متجانسة[١٠٤]. وقد تم تبني منهج "التاريخ السلسلي" في أعمال كميل-إرنست لابروس (C.-E. Labrousse) حول حركة الأسعار (وهو من أبرز ممثلي التاريخ الاقتصادي الكلاسيكي)، وبعده في أبحاث بيير شونو (P.Chaunu) وبيير گوبير (P. Goubert) وميشال ڤوفيل (Michel Vovelle) [١٠٥]. وقد مر بنا ذكر أعمال بيير شونو (P.Chaunu) وبيير گوبير (P. Goubert) أما ميشال ڤوفيل (M. Vovelle) فله بحث بعنوان: الموت سابقًا؛

-Mourir autrefois; (1974).

وهؤلاء كلهم اشتغلوا في حقل الديموغرافيا التاريخية الفرنسية.

وعمومًا؛ هنالك مآخذ سجلت على مناهج التقدير الكمي المعتمدة في التاريخ الاقتصادي والديموغرافي. ذلك أن كثرة الوثائق أصبحت تستعصي على النقد الفردي، وبالتالي لم يعدّ من الممكن الشك في صحة وثيقة واحدة، كالوصية الواحدة من بين (٥٠ ألف) وصية، كما أقر بذلك إيمانويل لوروا لادوري(E. Le Roy Ladurie) عندما قال "إن ضخامة كمية الوثائق تتعدى تقاليد منهج النقد التاريخي."[١٠٦]

هكذا؛ فإن المؤرخ الذي يأخذ بالتقدير الكمي أصبحت تتجاذبه ثلاثة مواقف:

- تصديق مؤقت للحقائق التي تزوده بها الوثائق.

- الخضوع العفوي للغة الأرقام، مما قد يؤدي به إلى تصديق وثائق مغلوطة.

- الثقة العمياء في الحاسوب المكلف بالكشف عن الزيغ في الوثائق.

وقد تعددت المناهج، نتيجة الاحتكاك بين التاريخ والعلوم الإنسانية، لكن طرحت صعوبة تطبيق هذه المناهج بنقلة بسيطة إلى الماضي، والإشارة هنا إلى جرأة الإسقاطات الارتدادية التي أقدمت على إجرائها مدرسة كامبريدج (Cambridge) الديموغرافية، والتي اعتمادا على إحصاء ١٨٧١، وعلى بعض المعالم المتفرقة، حاولت استرجاع التاريخ الديموغرافي لبريطانيا حتى سنة ١٥٥٠.[١٠٧]

وفي مقالة له حول "الماركسية والتاريخ الجديد"، يتساءل گاي بوا (Guy Bois)، ألا يمكن أن يكون منهج التقدير الكمي الذي يتم تقديسه، حبيسا أو رهينًا بحالة المصادر؟ وبالتالي ألا يكون تقديسه للحقائق الاجتماعية المنبثقة عن تلك المصادر (كالمعطيات الديموغرافية مثلا)، يجري على حساب حقائق أخرى (اقتصادية وثقافية) لا تقل أهمية وتبقى غير واضحة؟ ويرى أن تتابع الدراسات السلسلية (sérielles)، من شأنه أن يؤدي إلى تلغيم الواقع التاريخي، وأن يتسبب في تبديد الآفاق ومنع العودة إلى المفهوم الجامع لنمط الإنتاج.[١٠٨]

ومن المآخذ التي سجلها فرنان بروديل (F.Braudel) على الديموغرافيا التاريخية، التي تراهن على النماذج الرياضية في تفسير الواقع الاجتماعي تفسيرًا أحاديًا كليًا، عدم إعارتها الاهتمام الكافي للنسيج الاجتماعي، وللتراتب الاجتماعي أو ما أسماه بالمورفولوجيا الاجتماعية. وهو أكثر من ذلك يشكك في انتماء هذه المقاربة إلى التاريخ، بحيث قال في هذا الصدد: "هناك ديموغرافيا تاريخية (سواء أكانت تاريخا أم لم تكن)، وهي لا تعير اهتمامًا كبيرًا للمورفولوجيا الاجتماعية".[١٠٩] وذهب فرنان بروديل (F.Braudel) إلى اعتبار ادعاء التفسير الكلي والأحادي والمتسرع للواقع الاجتماعي، من قبل الديموغرافيا، صفة عادة ما تميز كل علم فتي أو عائد إلى الفتوة، مما يدفع هذا العلم إلى الاجتهاد في الكشف عن الكل الاجتماعي وتفسيره وحده. هذا "التهاتف الإمبريالي الساذج"، تعتبر ادعاءاته طبيعية بل وضرورية أيضًا على الأقل خلال فترة محددة من تطور العلوم، وقد شهده علم الاقتصاد والجغرافيا والسوسيولوجيا وكذلك التاريخ، لكن ينبغي اليوم وضع حد له.[١١٠]

ولفهم أحكام فرنان بروديل (F.Braudel) في حق الديموغرافيا التاريخية، ينبغي وضعها في سياقها الإبستملوجي والمنهجي. فهو من دعاة التاريخ الشامل، وبالتالي فإن التركيز شبه الكلي على المناهج الرياضية فيما كان يسميه الديموغرافيون "بالديموغرافيا الخالصة" لاسترجاع الحركة السكانية العامة، لم يكن ليحظى بالقبول التام من طرف فرنان بروديل (F.Braudel) المنشغل ببناء تاريخ شامل، يسعى إلى الاستفادة من مقاربات مختلف العلوم الاجتماعية، لتحقيق فهم أفضل للواقع التاريخي وهو ما عبر عنه بقوله: "عند هذا المستوى (مستوى اعتبار كل العلوم الإنسانية والاجتماعية مساعدة بالنسبة لبعضها البعض) أضع الحوار الراهن مع زملائنا وجيراننا الديموغرافيين وليس - وأستسمح لويس هنري (L. Henry) ورونيه بايريل(R.Baehrel) - عند مستوى النقاشات الدائرة حول المناهج."[١١١] ومهما قيل عن التقدير الكمي، فإن ذ.جفري باراكلو، يرى أن كل الدلائل تدل على أن تعبير "التاريخ الكمي" سيبقى مستعملا بأوسع معانيه لوصف كافة أشكال الكتابات التاريخية التي يكون فيها التأكيد على قياس المعلومات الكمية وتحليلها كمقابل للتأكيد التقليدي للمؤرخ على التقييمات.[١١٢] وبالرجوع إلى تاريخ الإستغرافيا، يمكن أن نلاحظ بسهولة أن مناهج التقدير الكمي لم تعد تمثل كل شيء، ذلك أن مواضيع جديدة تتصل بالعقليات والأخلاق والحضارة فرضت الانتقال إلى مناهج ملائمة تجمع بين المقاربة الكمية والكيفية، والديموغرافيا التاريخية لم تخرج عن هذا التطور، فقد انتقلت من ديموغرافيا كمية إلى ديموغرافيا كيفية أو ما سمي بالأنتربولوجيا التاريخية أو بتاريخ الذهنيات.

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

٣/٣- الانتقال من التاريخ الديموغرافي إلى تاريخ الذهنيات:

عرف الحقل التاريخي توسعًا تدريجيًا، فخلال الثلاثينيات من القرن العشرون، كان المؤرخ يتناول مواضيع اقتصادية واجتماعية، فنشأ تاريخ اقتصادي كتاريخ الأسعار والعملات والمبادلات، تاريخ الظرفيات والدورات والوتائر (دورات التوسع والانكماش). وتاريخ اجتماعي، لم ينحصر في تاريخ الطبقات وصراعاتها، لكنه امتد إلى تاريخ المجموعات البشرية وأشكال اتصالها كالخلية العائلية، والجماعات القروية والحضرية، ومنتديات الاجتماع كالأكاديميات والصالونات والمقاهي والجمعيات الرياضية والأقليات والمهمشين... كما ظهرت الجغرافيا التاريخية (La géo-histoire)، التي يمكن أن تكون دراسة لظاهرة طبيعية (كتاريخ المناخ مثلاً)، وهي بصفة خاصة تساؤل حول العلاقة الجدلية بين المجال والزمن، ودراسة في الهواء الطلق، عوض أن تتم داخل "الحدود الاصطناعية" - حسب عبارة فرنان بروديل (F.Braudel)- دراسة تحيى في مجتمع ذي توازن دينامي مع الوسط الذي يعمل على تحويله.[١١٣]

برز منذ الخمسينيات، في إطار "التاريخ الجديد"، تاريخ ديموغرافي كمي أولاً عمل على إخضاع الظواهر الديموغرافية لأساليب وتقنيات القياس الإحصائي وللمناهج الرياضية باللجوء إلى أنماط الملاحظة الطولية والمستعرضة والتراجعية لتلك الظواهر، والتي توجت ببلورة طريقة إعادة "بناء الأسر". ثم أصبح التاريخ الديموغرافي تاريخًا نوعيًا أكثر فأكثر، فتم الانتقال من تاريخ الوفيات إلى تاريخ الموت، من تاريخ الولادات إلى تاريخ السلوكات الجنسية، تاريخ عملية الوضع، تاريخ الأمومة، تاريخ الطفولة... فتم الوصول هكذا حسب فيليب آريس(Philippe Ariès) إلى تاريخ الذهنيات أي بتعبير آخر - واللائحة لا تنتهي، وهي تحيل على الإنسان الذي لا تنحصر المواضيع ذات الصلة به - إلى الإحساسات والانفعالات الجماعية كالحب والخوف، وإلى التمثلات، والأحلام، والأساطير، وهي منظومات للتقنين الاجتماعي "تسمح للمجموعات البشرية ذات الثقافة المشتركة بالوعي الذاتي، وبفهم محيطها والتأثير فيه، وبالموازاة مع ذلك تم ولوج تاريخ الجسد، والمرض والاستهلاك والتصرفات..."[١١٤]. هكذا لم يعد ما هو يومي إطارا لما كان يعرف "بالتاريخ الكبير" تاريخ "الأحداث الكبرى" و"الأناس العظام"، بل أصبح موضوعا للمعرفة التاريخية، فكلمة الثقافة لم تعد تدل على نخبة أو زعيم، بل أضحت تدل على إنتاج وتوزيع وتلقي، ذلك أن مؤرخي الحضارة المادية "نقلوا الاهتمامات من المراكز المشهورة نحو الأوساط اليومية، من المدينة نحو القرية والبيت، من موضوع الفن نحو الأداة" حسب عبارة جاك لو گوف (Jacques Le Goff).[١١٥]

جاءت أشهر المساهمات التي ميزت الانتقال من الديموغرافيا التاريخية الكمية إلى الديموغرافيا التاريخية النوعية أو الكيفية، في إطار النمط الإستغرافي الذي مثلته مدرسة "الحوليات" التاريخية بفرنسا، والتي مرت من ديموغرافيا تاريخية ذات خاصية كمية نحو أنتربولوجيا تاريخية ذات طابع كيفي. وقد مثل هذا الاتجاه منذ ١٩٤٨ بحث فيليب آريس(Ph. Ariès) حول تاريخ سكان فرنسا وموقفهم أمام الحياة منذ القرن الثامن عشر؛

-Philippe Ariès; Histoire des populations françaises et de leur attitude devant la vie depuis le XVIIIème siècle. (1948)

الذي بين فيه صاحبه أن الإحصائيات الديموغرافية تفيدنا في معرفة نمط حياة الأشخاص والتصورات التي يحملونها عن أنفسهم وأجسامهم وحول حياتهم العائلية. وبناء على هذا التوجيه فإن مجموعة "الحوليات" توجهت نحو فحص الجسد السليم والعليل لتنتقل نحو تاريخ الطب، وفي هذا الأفق الجديد يمكن الإشارة إلى أعمال: جان- نويل بيرابان (Jean-Noël Biraben)؛ الناس والطاعون في فرنسا وفي البلدان المتوسطية، وجاك ليونارد(Jacques Léonard) ؛ الأطباء في غرب فرنسا في القرن التاسع عشر:

-J.N.Biraben; les Hommes et la peste en France et dans les pays méditerranéens. (1975)

-J.Léonard; Les Médecins dans la France de l'Ouest au XIXéme siècle. (1976)[١١٦].

فضلاً عن ذلك؛ فإن تاريخ السكان مال نحو تاريخ العائلة، الذي قاد هو الآخر نحو تاريخ الممارسات الجنسية مقتحمًا بذلك مشاكل الممنوعات الدينية، والممارسات المضادة للحمل والعلاقات المشروعة وغير المشروعة، ويمكن الإشارة إلى أبحاث: جان لويس فلاندران (Jean-Louis Flandrin) حول الحب في ريف فرنسا ما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر، وفرانسوا لوبران(François Lebrun) حول الحياة الزوجية في ظل النظام القديم، و جاك سولي (Jacques Solé) حول الحب في الغرب في العصر الحديث:

- J.-L.Flandrin; Les Amours paysannes du XVIème au XIXéme siècle (1975)
- F.Lebrun; La Vie Conjugale sous l'Ancien Régime (1975)
- J.Solé. L'Amour en Occident à l'époque moderne (1976)

في نفس الوقت حاول البحث اقتحام ميدان جديد يلتقي فيه البيولوجي بما هو ذهني، كالتفكير في موقف الإنسان إزاء الحياة، ومحاولة التعرف أكثر على قضايا الحمل والجنين والولادة والطفولة الأولى، ويمكن في هذا الصدد ذكر أعمال: فيليب آريس (Ph. Ariès) عن الطفل والحياة الأسرية في فرنسا في ظل النظام القديم، وجاك جيليز، ميراي لاجي، وموريل ماري-فرانس (Morel Marie-France. Mireille Laget.Jacques Gelis) حول الدخول في الحياة، الولادة والطفولة في فرنسا التقليدية، ولاجي ميراي (Laget Mireille) حول الولادة:

-Philippe Ariès; L'Enfant et la vie familiale dans la France d'Ancien Régime. (1960).

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

- J.Gelis، M.Laget et، M.-F.Morel; Entrer dans la vie: naissances et enfances dans la France traditionnelle، (1978).
- M.Laget ; naissances، (1982)[١١٧].

وتم التساؤل أيضًا حول موقف الإنسان أمام الموت، بالبحث في المراسيم والتقاليد الجنائزية وفي بنود الوصايا، والتمثلات عن ما بعد الموت وذلك في أبحاث: ميشال فوفيل (M. Vovelle)؛ الموت سابقًا، وفيليب آريس(Ph. Ariès)؛ الإنسان والموت، وبيير شونو (P.Chaunu)؛ الموت في باريس من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر:

- M.Vovelle; Mourir autrefois، (1974)
- Ph.Ariès; L'Homme et la Mort، (1977)
- P.Chaunu; La Mort à Paris du XVIème XVIIIème siècle، (1987)

مثلت هذه الأعمال كلها الانتقال من تحليل الظواهر والميكانيزمات الديموغرافية إلى تحليل السلوكات الجماعية،[١١٨] وبالتالي أصبح التاريخ الديموغرافي، مع مؤرخي "الحوليات" يلامس مجال الذهنيات الجماعية.

وحسب روبرت مونرو (Robert Mandrou)، فإن موضوع تاريخ الذهنيات هو إعادة استرجاع السلوكات وأشكال التعبير والصمت التي تترجم التصورات والأحاسيس الجماعية والتمثلات والانطباعات الذهنية والأساطير والقيم المعترف بها والتي تخضع لها الجماعات أو حتى المجتمع ككل، والتي تشكل محتوى السيكولوجيا الجماعية، وكل هذه المجالات توفر العناصر الأساسية لهذا التخصص الذي لا ينبغي خلطه بتاريخ الأفكار الذي يوجد منذ مدة على هوامش التاريخ والفلسفة.[١١٩] إنه حقل تاريخ الذهنيات، الذي يستعمل طرائق البحث المعتمدة في مجال السيكولوجيا الجماعية، وهو يشمل بالإضافة إلى ما سبق وبالضرورة، المجال الوجداني، مجال الأحاسيس والعواطف، وكل السجل الثقافي بالمعنى الدقيق، والذاكرة الجماعية، وتمثلات الماضي التي تؤثر بثقلها في صيرورة الناس، كما يهتم مؤرخ الذهنيات أيضًا بالأوهام والأساطير وبمعانيها ودورها في الاستمرار والبقاء. وغالبًا ما أسيء تقدير هذه العوامل من قبل المؤرخين المعاصرين المنتهين أكثر إلى التحولات الراهنة المتسارعة، عوض الاهتمام بهذه الثوابت في إطار المدة الطويلة، وفي هذا الاتجاه فإن البحث في السيكولوجيا التاريخية - حسب روبرت مونرو (R. Mandrou) - ينبغي اعتباره أساس كل عمل تاريخي. إلا أن هذه المواضيع التي تهدد بالوقوع في مغالطة كبرى، تستدعي الحذر والدقة الميتودولوجية (المنهجية) التي يحتل فيها الوصف مكانة كبرى في كل البناءات قبل محاولة تفسيرها، وهي ترتكز على مفاهيم إجرائية دقيقة تتحدد في النظرة إلى الكون وإلى البنيات والظرفيات.[١٢٠]

وقد لاحظ جاك دو پاكي (J. Dupâquier)، أن الديموغرافيا التاريخية ساهمت في تقويم تاريخ الذهنيات، ومنحته أسسًا صلبة، وذلك عن طريق قياسها لبعض السلوكات. فعن طريق دراسة حركة الزواج خلال الثورة الفرنسية الكبرى، يمكن معرفة مدى استجابة المؤمنين تلقائيًا لقرارات المنع الكنسية أثناء الصوم وأعياد الميلاد، كما أن ضعف نسبة الولادات غير الشرعية، وضعف حالات الحمل قبل الزواج، في فرنسا في ظل النظام القديم، تبين مدى ضعف العلاقات الجنسية خارج رابطة الزواج والتي بقيت علاقات استثنائية، ويعتبر مدى تكرار التوقيعات في مختلف الوثائق والعقود عاملاً مساعدًا في إجراء بحث شامل حول جهود محو الأمية.[١٢١]

ومن جهته أشار أندري نوشي (A.Nouchi) إلى أن اهتمامًا بسيطًا بالممارسات التطبيبية في الماضي، يسمح أيضًا بتحليل الميكانزمات الذهنية، غير أنه طرح مخاوفه حول صعوبة تجنب الحكم على قضايا الماضي بعقلية معاصرة، ومن هنا تطرح مخاطر السقوط في مغالطة تاريخية، أو إصدار أحكام مسبقة عند تناول قضايا تاريخ الذهنيات.[١٢٢] ومن المواضيع التي تدخل ضمن هذا النوع أصل عمليات الحد من الولادات التي طالما عانت فرنسا من آثارها السياسية في القرنين التاسع عشر والعشرون. ويرى جاك دو پاكي (J. Dupâquier) أن الأزواج الفرنسيين عملوا على الحد من الولادات منذ عهد لويس الرابع عشر (Louis XIV)، وأن هذا السلوك أدخل تغييرًا جذريًا في نهاية القرن الثامن عشر، لكن دون أن يصل إلى تجديد النظام القديم للتفكير والأخلاق. وهو يتساءل عن مصدر هذا السلوك، وعن السبل الجغرافية والاجتماعية التي أدت إليه، ويعتقد أن هذا السؤال يظل بدون جواب، وأنه يفتح مجالاً جديدًا للتداخل بين تاريخ الذهنيات والتاريخ الديموغرافي.[١٢٣]

وتعود جذور البحث في القضايا الأنتربولوجية والذهنية في الإستغرافيا الفرنسية المعاصرة إلى بداية العشرينيات من القرن العشرون. إذ أكد آنذاك كل من مارك بلوخ (Marc Bloch) ولوسيان فافر (L.Febvre) على أهمية الفولكلور وتاريخ الأديان، إلا أن مدرسة "الحوليات" لم تربط بين التاريخ والإثنولوجيا إلا في نهاية الستينيات في بحثه حول قرية مونتيبو الأوكيتانية من ١٢٩٤ إلى ١٣٢٤:

- E.Le Roy Ladurie، Montaillou، village occitan de 1294 à 1324، (1975)

الذي أعاد قراءة وثائق محاضر استنطاق المتهمين، وطرح أسئلة جديدة حول هذه النصوص، وتصرف كإثنولوجي منقول إلى الماضي، لإعادة الحياة إلى جماعة قروية موضعها قدم جبال البيريني في بداية القرن الرابع عشر، وعمل على استرجاع الأشغال الفلاحية لساكنتها وأشكال السكن والممارسات اليومية والعلاقات الجنسية والمعتقدات الدينية والممارسات السحرية وعلاقات السكان بالسلطات. واكتشف وجود منظومة منسجمة تتمحور فيها الحياة الاجتماعية حول المنزل (البيت) كشبكة من علاقات الاتحاد والقرابة.[١٢٤]

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

أما ناتان واتشتال (Nathan Wachtel) فإنه لم يقتنع في بحثه؛ رؤية المهزومين:

-La vision des Vaincus. (1971)

برؤية الغزاة (الإسبان)، التي قدمتها الروايات الإخبارية والمراسلات والتقارير الاستعمارية، وعمل على إيجاد رؤية المهزومين، أي هنود البيرو، أبناء شعب الإنكا، في الآثار الباقية التي تتمثل في الحكايات وأشكال الرقص والاحتفال والمظاهر الفولكلورية الأخرى، جامعا بين المقاربة التاريخية والإثنولوجيا، لفهم آثار الصدمة التي تعرض لها الهنود الحمر، من جراء السياسة الاستعمارية الإسبانية خلال القرن السادس عشر.[١٢٥]

وحسب ميشال فوفيل (M. Vovelle) الذي درس الموقف الجماعي أمام الموت في بحثه؛ الموت سابقًا: Mourir Autrefois (1974)، فإن مدرسة "الحوليات" صعدت من "أسفل إلى أعلى"، من التاريخ الاقتصادي والتاريخ الديموغرافي الذي تمخضت عنه عدة أبحاث في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرون، إلى تاريخ ثقافي عرف توسعه خلال سنوات السبعينيات. ذلك أن الجيل الجديد "للحوليات" بعدما تأثر بأعمال الرواد أمثال لوسيان فافر (L.Febvre) وفيليب آريس (Ph. Ariès) وبنتائج أعمال الإثنولوجيين والفلاسفة أمثال كلود ليفي ستروس (Claude Lévi-Strauss) وميشيل فوكو (Michel Foucault)، أراد اقتحام مجال البنيات الذهنية باعتباره منزلة بين التنظيم الاجتماعي والخطاب الإيديولوجي، بين الوعي واللاوعي. وتناول تاريخ الذهنيات أنماط التفكير عند النخب، وكذلك المعتقدات الشعبية، والتقاليد الدينية والعادات المدنية ويمكن الإشارة إلى روبرت مونرو (R. Mandrou) الذي درس تطور المتابعات القضائية في قضايا السحر في فرنسا في القرن السابع عشر في أطروحة بعنوان:

-Robert Mandrou; Magistrats et Sorciers en France au XVII^{ème} siècle (1968).

كما اهتم تاريخ الذهنيات أيضًا بأشكال الاجتماع، وخاصة مظاهر الاحتفال التي يمكن أن تكشف عن تناقضات اجتماعية مكبوتة، ونذكر هنا بحث إيمانويل لوروا لادوري (Emmanuel Le Roy Ladurie) حول كارنفال رومانس عند نهاية القرن السادس عشر:

- E. le Roy Ladurie; Le Carnaval de Romans à la fin du XVI^{ème} siècle (1979).[١٢٦]

لقد اقترب التاريخ مع موضوع الذهنيات من التحليل النفسي، حيث اجتهد ألان بيزانسون (Alain Besançon) في فهم العلاقة بين الإمبراطور الروسي ورعاياه على ضوء عقدة أوديب، بينما مزج ميشال دو سيرتو(Michel de Certeau) التاريخ السياسي والسوسيولوجيا الدينية والسيكوباتولوجيا (علم النفس المرضي) وتاريخ المعتقدات لفهم مسألة سحرية تهم حوادث التملك أو المس الشيطاني بمدينة لودان الفرنسية في النصف الأول من القرن السابع عشر في بحث بعنوان:

- La Possession de Loudun. (1970).

وإذا كان التاريخ القائم على التحليل النفسي، لازال يراوح مكانه لعدم توفره على مفاهيم إجرائية قادرة على تلمس اللاوعي الجماعي، فإن تاريخ الذهنيات يواصل مسيرته لأن مناهجه غير النهائية وحدوده غير الواضحة، تسمح له باستيعاب إسهامات العلوم الأخرى.[١٢٧]

خاتمة

يمكن أن نخلص من هذه الدراسة إلى بعض الاستنتاجات التي نجملها فيما يلي:

- إذا كانت الديموغرافيا تدرس الساكنة دراسة كمية في بعديها الدينامي والسكوني، فإن هذه الدراسة تتم في سياق زمني وفي بعد مجالي، مما يربط الديموغرافيا منذ البداية بالتاريخ. ذلك أن الدراسة السكانية، إذا ما اقتصرت على الأبعاد الحاضرة للوضعية الديموغرافية، فإنها تبقى ناقصة، إذ لابد لها من التعرف على تاريخ الحركة الديموغرافية للساكنة المدروسة، ومن هنا اتجهت الديموغرافيا التاريخية في أوربا الغربية عامة، وفي فرنسا خاصة، منذ نشأتها إلى الماضي لتأخذ منه مادتها، في أفق تحقيق دراسة ديموغرافية تراجعية، وبذلك اشتغل كل من الديموغرافيين والمؤرخين على التاريخ الديموغرافي في البداية.
- نشأت الديموغرافيا التاريخية من هذا التقاطع بين التاريخ والديموغرافيا، وسرعان ما تبين أن المنهج الديموغرافي الصرف المطبق في الديموغرافيا على ساكنة تتوفر على مصادر إحصائية معاصرة كالحالة المدنية والإحصاءات، لا يمكن تطبيقه كاملاً دون تعديله، في دراسة التاريخ الديموغرافي انطلاقًا من مصادر ما قبل إحصائية مغايرة أهمها الأرشيفات الكنسية وسجلات الضرائب والأسواق وغيرها من العقود والوثائق التاريخية المختلفة. فتم تبني تقنية "إعادة بناء الأسر" كتقنية أساسية في العديد من الأبحاث التي تناولت التاريخ الديموغرافي الإقليمي والمحلي في فرنسا في إطار مونوغرافي أو ما عرف بالميكروديموغرافيا والتي أنتجت خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرون حصيلة هامة من الأبحاث.
- نتيجة تحفظ العديد من المؤرخين وخاصةً في إطار مدرسة "الحوليات" التاريخية الفرنسية، إزاء المناهج الكمية والرياضية المعقدة، التي غزت التاريخ الاقتصادي والديموغرافي مع "التاريخ الاقتصادي الجديد"، أنجزت عدة أبحاث في التاريخ الديموغرافي الإقليمي، تبنت أساليب التقدير الكمي لبناء سلاسل إحصائية طويلة منسجمة ومنتظمة فيما اصطلح عليه "بالتاريخ السلسلي" الذي كان بيير شونو (P.Chaunu) أبرز رواده. وتناولت هذه الأبحاث المواضيع

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

الديموغرافية إلى جانب التاريخ الاقتصادي والاجتماعي. وتدريجيًا تم الانتقال من ديموغرافيا تاريخية كمية إلى ديموغرافيا تاريخية تتبنى المقاربة الكيفية في معالجة مواضيع ديموغرافية تتصل بالتصورات والعقليات والأحاسيس الجماعية، وبذلك امتزجت الديموغرافيا التاريخية بالأنتروبولوجيا التاريخية وبتاريخ الذهنيات. وأفرزت هذه المرحلة مجموعة من الدراسات التي انصبت في السبعينيات من القرن العشرون على دراسة الذهنيات والسلوكات الجماعية وتصورات الأفراد والجماعات عن أنفسهم وأجسادهم، وتمثلاتهم حول الحياة والموت وغيرها من المواضيع، وخصوصا خلال القرن الثامن عشر.

صفوة القول؛ أن الديموغرافيا التاريخية، مجال خصب وواسع لتجديد البحث التاريخي، وطبيعة المباحث والمواضيع والإشكاليات المطروحة من قبل الباحث، ونوعية المصادر المتاحة، هي التي تملي عليه اختيار تقنيات ومناهج وطرق المعالجة المناسبة للتساؤلات التي تتفرع عن الإشكالية الأصلية.

الهوامش:

(*)الإستغرافيا: نورد هذا المصطلح للدلالة على الكتابة والتأليف في التاريخ.

(1) Annie, Vidal; démographie, *éléments d'analyse et évolution du peuplement humain*. P.U. G. Grenoble, 1994, p.5.

(2) Pichat, Jean-Bourgeois; *La démographie, Collection idée, éd. Gallimard*, Paris, 1971, pp.8-9.

(3) Henry, louis; Démographie, *analyse et modèles*, 2ème éd. I.N.E.D. Paris, 1984, p.15.

(4) Dupâquier, Jaques; «*Démographie historique*»; in Encyclopaedia Universalis, éd. France S. A. 1996, Corpus 7,pp 166 -168, p.166.

(٥) كان تسجيل الأحداث الديموغرافية أمرًا استثنائيًا في بريطانيا في القرن السابع عشر. غير أن الأوبئة التي كانت تضرب ساكنة لندن خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، دفعت سلطات المدينة منذ ١٥١٧ إلى نشر لوائح للوفيات مصنفة حسب أسبابها، وكانت العملية تستهدف تتبع تطور هذه الكوارث وانعكاساتها، ومنذ ١٦٠٣ شرع في نشر السجلات الأبرشية التي اشتغل عليها جان گرانت (John Graunt) في دراسة الوفيات (Annie, Vidal ; op.cit, p. 6.).

(6) Annie, Vidal; op.cit; pp.7-8.

(7) Ibid; p.9.

(8) Girard, Alain; « *Démographie* », in Encyclopaedia Universalis; éd. France S.A. 1996, Corpus 7, pp. 161-166, p.161.

(9) - Annie, Vidal; op.cit, p.18.

(١٠) يبدو أن أولى العمليات التعدادية المعروفة، تعود إلى الحضارة السومرية خلال الألفين الرابع والثالث قبل الميلاد، والتي كانت تمتد على رقعة جغرافية واسعة، من الخليج إلى البحر الأبيض المتوسط. وهو ما تدل عليه بقايا الألواح الطينية المنقوشة. وحوالي ٢٧٥٠ ق.م قام المصريون القدامى بعمليات تعدادية لأغراض جبائية. ويمكن العثور على آثار لعمليات مماثلة في الصين منذ ٢٢٣٨ ق.م. وفي الإمبراطورية الرومانية، كان من واجب الأشخاص الذين هم موضوع العملية الإحصائية التقدم إلى سلطات المنطقة الأصلية لإحصاء أنفسهم، فكان بذلك المبحوث يتجه إلى الباحث، وذلك منذ القرن السادس قبل الميلاد: (Annie, Vidal ; op.cit, p.14).

(١١) وجد الديوان منذ عهد الرسول (ﷺ) دون أن يتسمى بهذه التسمية، وبلغ عدد كتابه (ﷺ) نيفًا وثلاثين كاتبًا في رواية القلقشندي أو أكثر من اثنين وأربعين في رواية الطبري (أبو ضيف، أحمد مصطفى؛ **دراسات في تاريخ الدولة العربية**، دار النشر المغربية، ط.٣، الدار البيضاء، ١٩٨٤، ص. ٤٢٢-٤٢٣). وعندما عزم الخليفة عمر بن الخطاب (ﷺ) على فرض العطاء لمستحقيه، فإنه أمر بإحصاء الناس لكي يتمكن من توزيع الأموال الفائضة ببيت المال، فبدؤوا بقرابة الرسول (ﷺ) ثم الأقرب فالأقرب منه (أبو ضيف، أحمد مصطفى؛ المرجع نفسه، ص ٢٤٥)، وفي عهد معاوية بن أبي سفيان كان بالكوفة والبصرة، ديوانان أحدهما بالعربية لإحصاء الناس وأعطياتهم، وقد أنشأه عمر بن الخطاب، والآخر لوجوه الأموال بالفارسية (أبو ضيف، أحمد مصطفى؛ المرجع نفسه، ص ٤٢٧).

(١٢) في فرنسا رغم أن شارلمان (Charlemagne)، أراد معرفة عدد رعايا الإمبراطورية في سنة ٧٨٦م، فإنه كان ينبغي انتظار القرن الرابع عشر للحصول على وثيقة تركيبية حول تعداد الخوريات والكوانين والمحاكم الإقطاعية في عهد الملك فليب السادس دو ڤالوا (Philippe VI de Valois). وفيما بعد أدت ضرورة تقوية السلطة الملكية إلى تأكيد الحاجة

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

إلى تقدير عدد السكان، ومن هنا جاءت رغبة السلطة في تدوين معطيات الحالة المدنية: (Annie, Vidal ; op.cit, pp. 14-15.).

(13) Girard, Alain ; op.cit, p.162.
(14) Henry, louis ; op.cit, pp.19-21.
(15) Girard, Alain ; op.cit, p.163.
(16) Ibid, p.163.
(17) Ibid, p.163.
(18) Chesnais, Jean-Claude; *La démographie, Collection Que sais-je ?*, № 2546, P .U.F. Paris, 3ème éd. 1995, p.4.
(19) Naji, Miloud; *Démographie; instruments d'analyse et phénomènes démographiques*, éd. Joussour, 1998, p.39.
(20) Pressat, Reland; *L'analyse démographique, Concepts-Méthodes-Résultats*, 4ème éd . P.U.F. Paris,1983, p.79.
(21) Naji, M; op.cit, p.40.
(22) Henry, louis ; op.cit, p.36.
(23) Naji, M; op.cit, pp.49-51.
(24) Ibid; p.41; référence nº. 6.
(25) Annie, Vidal; op.cit, p. 38.
(26) Henry, louis; op.cit, p.72.
(27) Pichat, Jean-Bourgeois; op.cit, pp.19-20.
(28) Ibid; pp.20-21.
(29) Annie, Vidal; op.cit, p.10.
(30) Pichat, Jean-Bourgeois ; op.cit, p.150.
(31) Braudel, Fernand, *Ecrits sur l'histoire*, éd. Champs Flammarion 1986, p.107.
(32) Ibid, p.103.
(33) Nouchi, André; *Initiation aux sciences historique*, éd. Fernand Nathan, Paris, 1967, p.36.
(34) Mouaden, Noureddine, *Démographie historique*, document rassemblé, (inédit), p.1.

(٣٥) تعتبر الكوارث الديموغرافية أحداثًا غير عادية تضرب بعمق، وتهلك السكان بكميات مفجعة، وتدخل ضمنها المجازر الكبرى والمذابح العسكرية والأوبئة التي تخلف بصمات حالكة في الأذهان وفي الذاكرة الجماعية للسكان. وإذا كان الوصف الكيفي لهذه الأزمات يبدو سهلاً، فإنه يصعب تناولها كميًا، لمعرفة مختلف مظاهرها وانعكاساتها الديموغرافية. ذلك أن الأمر يتطلب معرفة ليس فقط عدد الأموات، ولكن أيضًا عدد الأحياء، ومن هنا فإن نسبة الوفيات إلى الأحياء، هي وحدها الكفيلة بتحديد مدى هول الكارثة التي أصابت الساكنة المعنية. ويمكن للكارثة الديموغرافية أن تكون ناجمة عن وباء أو مجاعة أو حرب، وهذه الآفات ظل الناس يفزعون منها عبر التاريخ (Nouchi, André, op.cit, p.36.)، ويمكن أن تتمظهر من خلال كثرة الموتان أو حتى عبر التحركات السكانية القسرية.

(٣٦) يُعدّ التبادل الديموغرافي بين المجالات ظاهرة ملازمة للتاريخ الديموغرافي. وقد سبق أن لاحظ فرنان بروديل (Braudel Fernand) ديمومة مثل هذا التبادل السكاني بين مناطق الحوض المتوسطي، بين الجبال من جهة والسهول المجاورة والسواحل من جهة أخرى، أي بين مناطق ذات موارد قليلة ومأهولة ومناطق تبدو ذات ثروات أهم. هكذا لعبت الجبال على الدوام دور خزان بشري، ولعبت الغابات دورًا في التاريخ الديموغرافي، ومارست السهول والسواحل جذبًا دائمًا على سكان المجالات الجغرافية المجاورة لها، برغم التعديلات الكبرى التي أدخلها التطور التقني على أدوار مختلف هذه المجالات في الديموغرافيا (Nouchi, André, op.cit, p.p.38-39).

(37) Dupâquier, Jaques; op. cit, p.166.
(38) Nouchi, André; op.cit. p.23.
(39) Carbonell, Charles-olivier; *L'historiographie*, Collection Que sais-je ? Nº 1966. P.U.F, Paris 5éme éd., 1995, pp.112-113.
(40) Braudel (F.), op.cit. p.193.
(41) Ibid, p.194.
(42) Ibid, p.194.
(43) Ibid, p.194., référence Ne 1.
(44) Ibid, p.129.
(45) Bourdé, Guy et Hervé, *Martin; Les écoles historiques*, éd. du seuil, Paris 1983, p.238.
(46) Dupâquier, Jacques; op.cit. p.167.
(47) Dupâquier, Jacques; op.cit. p.166.
(48) Nouchi, André; op.cit. p.33.
(49) Ibid, p.p.33-34.
(50) Annie Vidal; op.cit. p.15.

(٥١) سجلت سنة ١٥٣٩ في فرنسا منعطفًا تاريخيًا مع قرار ڤيلير- كوتري (Villers-Cotterêts)، الذي جعل تقييد الولادات عملية إجبارية في عهد فرانسوا الأول (François I). وفي ١٥٧٩ جعل قرار بلوا (Blois) تسجيل الوفيات وتوثيق عقود الزيجات أمرًا إجباريًا. ومنذ ١٧١٤ أصبح تسجيل وفيات الأطفال يتم بصرامة أيضًا. هكذا وابتداءً من أوساط القرن السابع عشر أمكن استغلال معطيات متجانسة في مجال ديموغرافي محدد، وفي شكل سلاسل متصلة، وبذلك فإن تاريخ حركة الساكنة الفرنسية تم التعرف عليه بشكل مقبول ابتداءً من ١٧٤٠. وبمقتضى مرسوم شتنبر ١٧٩٢، فإن سجلات التعميد والزواج والدفن، أضحت تعرف بسجلات الولادات والزيجات والوفيات في المجتمع اللائكي الجديد، وتعود ملكيتها للجماعات وتحفظ في أرشيفات المقاطعات. وفي حالة عدم تعرضها للضياع أو الإحراق، فإن هذه السجلات الخورية تبقى أساس الديموغرافيا التاريخية في بلد كاثوليكي مثل فرنسا. وابتداءً من القرن التاسع عشر، فإن التسجيل المنظم والممنهج للمعطيات الديموغرافية حسن تدريجيًا من معرفة تاريخ الساكنة الفرنسية. أما السجلات البروتستانتية، فرغم تواجدها منذ ١٥٥٨، فإنها ليست متصلة، ذلك أنه في ١٦٨٥ مثلاً قام لويس الرابع عشر (Louis XIV) بمنع ممارسة الشعائر البروتستانتية (Annie Vidal; op.cit. pp.15 - 17).

(52) Nouchi, André; op.cit. p.34.
(53) Ibid, p.p.34-35.
(54) Ibid, p.35.
(55) Annie Vidal; op.cit. p.13.
(56) Dupâquier, Jacques; op.cit. p.166.
(57) Ibid, p.p.166 - 167.

(٥٨) جفري باراكلو، الاتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية؛ ترجمة صالح أحمد العلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤، ص ١٣٤.

(59) Dupâquier, Jacques; op.cit. p.167.
(60) Bourdé, (G.) et Hervé, (M.) ; op.cit. p. 239.
(61) جفري باراكلو مرجع سابق، ص.135 - 136.
(62) المرجع نفسه، ص ١٣٦.
(63) جفري باراكلو، مرجع سابق، ص ١٣٩.
(64) المرجع نفسه، ص.١٤٠-١٤١.
(65) المرجع نفسه، ص ١٣٦- ١٣٧.
(66) Dupâquier, Jacques; op.cit. p.167.
(67) جفري باراكلو، مرجع سابق، ص.١٣٣.
(68) Pichat, Jean-Bourgeois, op.cit. p.p.151-152.
(69) Dupâquier, Jacques; op.cit. p.167.
(70) Bourdé, (G.) et Hervé, (M.); op.cit. p.239.
(71) Pichat, Jean-Bourgeois, op.cit. p.p.153-154.

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

(72) Bourdé, (G.) et Hervé, (M.); op.cit. p.p. 239-240.
(73) Pichat, Jean-Bourgeois, op.cit, p.150.
(74) Dupâquier, Jacques; op.cit. p.167.
(75) Ibid, p.167.
(76) Pichat, Jean-Bourgeois, op.cit. p.p.154-155.
(77) Ibid, p.155.
(78) Bourdé, (G.) et Hervé, (M.); op.cit. p.125.
(79) Ibid, p.237.
(80) Ibid, p.239.
(81) Ibid, p.240.
(82) Ibid, p.240.
(83) جفري باراكلو، مرجع سابق، ص ١٣٤.
(84) Pichat, Jean-Bourgeois, op.cit. p.p.152 - 153, p.153, référence nº 1.
(85) Dupâquier, Jacques; op.cit. p.167.
(86) Ibid, p.167.
(87) Nouchi, André; op.cit. p.23.
(88) جفري باراكلو، مرجع سابق، ص.١٣٧- ١٣٨.
(89) المرجع نفسه، ص ١٣٩.
(90) المرجع نفسه، ص ١٣٤-١٣٥.
(91) Bourdé, (G.) et Hervé, (M.); op.cit. p.p.259-260.
(92) Dupâquier, Jacques; op.cit. p.168.
(93) Ibid, p.167.
(٩٤) مكنت الديموغرافيا التاريخية، في فرنسا، من معرفة المجتمع القروي التقليدي، وكذلك في البلدان المجاورة لها، إلا أن عدة أوراش تبقى مفتوحة، أو في انتظار فتحها كمعرفة القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر، ومعرفة عالم المدن، والمجالات الثقافية الأخرى وبصفة خاصة أوربا الجنوبية والشرقية. كما يصعب تعليل بعض النتائج. وهناك مشاكل جديدة أصبحت مطروحة لا يمكن حلها إلا بالتعاون بين المؤرخين الديموغرافيين والسوسيولوجيين والبيولوجيين وعلماء الوراثة. (Dupâquier, Jacques; op.cit. p.168).
(95) Dupâquier, Jacques; op.cit. p.168.
(96) Ibid, p.١٦٨.
(٩٧) جفري باراكلو، مرجع سابق، ص ١٤٣.
(98) Carbonell, Charles-Olivier; op.cit. p.p.121-122.
(99) Ibid, p.120.
(100) Dupâquier, Jacques; op.cit. p.168.
(101) Braudel, (F.) ; op.cit. p.p.135-136.
(١٠٢) جفري باراكلو، مرجع سابق، ص ١٤٥- ١٤٦.
(103) Carbonell, Charles-Olivier, op.cit. p.123.
(104) Le Duc, (J.), Marcos-Alvarez, v., et Le pellec, (j.); Construire l'histoire, Collection Didactique, Toulouse, 1994, pp.55-56.
(105) Ibid, p.56.
(106) Carbonell, Charles-Olivier, op.cit. p.123.
(107) Ibid, p.123.
(108) Bourdé, (G.) et Hervé, (M.); op.cit.257.
(109) Braudel, Fernand; op.cit. p.107.
(110) Ibid, p.193.
(111) Ibid, p.194.
(١١٢) جفري باراكلو، مرجع سابق، ص ١٧٤.
(113) Carbonell, Charles-Olivier, op.cit. p.114.
(114) Ibid, p.p.114-115.
(115) Ibid, p. 115.
(116) Bourdé, (G.) et Hervé, (M.); op.cit. p.p.240-241.
(117) Ibid, p.241.
(118) Ibid, p.241.
(119) Mandrou, Robert, « l'histoire des mentalités», In Encyclopédia Universalis, éd. France S.A. 1996, Corpus 11, pp. 479-481, p.479.
(120) Ibid, p.479.
(121) Dupâquier, Jacques; op.cit. p.168.
(122) Nouchi, André; op.cit, p.38-39.
(123) Dupâquier, Jacques; op.cit. p.168.
(124) Bourdé, (G.) et Hervé, (M.); op.cit. p.p.241-242.
(125) Ibid, p.242.
(126) Ibid, p.p.242-243.
(127) Ibid, p.243.

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449